



جَامِعَةُ دِمَشْقِ
لِلْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ
فِرْعَانُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ كَفْتَارُ
كَلِيَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ



قسم: الاقتصاد الإسلامي
الشعبة: المالية والمصارف

أثر الأزمة السورية في الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي
(دراسة تطبيقية على شركات التأمين التكافلي السورية)

بحث علمي أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد الإسلامي

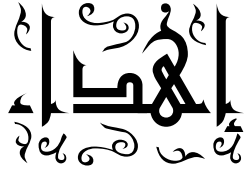
إعداد الطالب: ينال بشماف

إشراف: د. راغب الغصين

للعام الدراسي: 2018-2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُلْ نَبِيٌّ كَذَّابٌ عَظِيمٌ }



إلى:

إلهي لا يطيبُ الليلُ إلّا بشكرك ولا يطيبُ النهارُ إلّا بطاعتك.. ولا تطيبُ اللحظاتُ إلّا بذكرك..

ولا تطيبُ الآخرةُ إلّا بعفوك.. ولا تطيبُ الجنةُ إلّا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء دون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل

افتخار.. أرجو من الله أن يبارك في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمه الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى ستّ الحبايب

أمي الحبيبة

إلى رفيق دربي، وأغلى ما أملك

أخي الغالي

وإلى جميع أفراد أسرتي.. .

شكر وعرفان

في هذا في المقام لا يسعني إلا أن أحمد الله تعالى على نعمه ظاهرها وباطنها، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه..

كما أتقدم بالشكر الجزيل:

إلى أستاذي الفاضل د. **راغب الغصين** الذي نلت الشرف بموافقته على الإشراف على هذا البحث

سائلاً المولى عزّ وجل أن يبارك في عمره وينفعنا بعلمه.

إلى أستاذي وقديوتي د. **محمد عمار محسن** الذي كان سبباً في اختياري لموضوع البحث

والشكر موصول إلى **الدكتور عدنان الخضر** الذي ساعدني في الحصول على البيانات المالية.

إلى كلّ من شدّ الله بهم أزرّي طيلة هذا البحث فكانوا نعم المعين عليه.

إلى كلّ من آنسني ورافقني خلال إنجازي لهذا العمل.

إلى كلّ من قدّم العون لي ولو بكلمة.

جزاكم الله عني خير الجزاء. . .

ملخص البحث:

يعدّ التأمين الإسلامي من أكثر القطاعات العالمية تسارعاً في معدلات النمو الذي ناهز الـ 17 % سنوياً، إلا أنه يواجه الكثير من العقبات التي تحول دون انتشاره ومنافسته لقطاع المصارف لعدة أسباب أهمها الأزمة التي عاشتها سورية طوال السنوات السابقة، ونقص الوعي التأميني لدى أفراد الشعب السوري. لذا قام الباحث بدراسة أثر الأزمة على الأداء المالي لشركات التأمين الكافلي من جانبين: الجانب النظري وقد بين فيه مؤثرات الأزمة على قطاعات الاقتصاد السوري بشكل عام وقطاع التأمين والتأمين الكافلي بشكل خاص.

وفي الجانب العملي فقد تمت دراسة حالة شركتين للتأمين الكافلي هما: شركة العقيلة للتأمين الكافلي، والشركة الإسلامية السورية للتأمين، وقد تمت الاستعانة ببرنامج **SPSS** لتحليل البيانات المالية للشركتين لبيان أثر الأزمة على أدائهما المالي.

وقد توصل الباحث إلى تأثير الأزمة على قطاع التأمين الكافلي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية ولعلّ أبرزها العقوبات التي تخص إعادة التأمين، وأن سبب ترجيح كفة التأمين التقليدي على التأمين الكافلي هو محدودية انتشار شركات التأمين داخل المحافظات السورية، وضعف الوعي التأميني الكافلي.

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
II	إهداء
III	شكر وعرفان
IV	ملخص البحث
V	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
1	الفصل التمهيدي: الإطار التمهيدي للبحث
2	المقدمة
3	الدراسات السابقة
7	ما يميز البحث عن الدراسات السابقة
8	مشكلة البحث
9	أهداف البحث
9	فرضيات البحث
10	منهجية البحث
10	مجتمع الدراسة وعينة الدراسة
10	الحدود الزمانية والمكانية للبحث
10	أهمية البحث
11	الفصل الأول: التأمين التكافلي

12	المبحث الأول: أساسيات حول نظام التأمين التكافلي
12	نشأة التأمين
13	تطور سوق التأمين الإسلامي
14	تعريف التأمين التكافلي لغة واصطلاحاً
15	تعريفات أخرى للتأمين التكافلي
16	مسميات التأمين التكافلي
16	عناصر التأمين
18	المبحث الثاني: صيغ التأمين التكافلي
18	إقامة التأمين التكافلي على أساس الوكالة بأجر والمضاربة معاً
20	إقامة التأمين التكافلي على أساس المضاربة وجزء من الفائض
20	إقامة التأمين التكافلي على أساس الوقف
21	الصناديق الوقفية
23	المبحث الثالث: الفائض التأميني
23	مفهوم الفائض التأميني
23	طرق توزيع الفائض
24	العناصر المؤثرة في الفائض التأميني
25	كيفية توزيع الفائض
26	المبحث الرابع: إعادة التأمين الإسلامي
26	تعريف إعادة التأمين (إعادة التكافل)
27	أسباب اللجوء إلى إعادة التأمين
28	أهمية إعادة التكافل
29	ضوابط إعادة التأمين لدى شركات إعادة التجارة

29	طرق إعادة التأمين (إعادة التكافل)
30	المبحث الخامس: القيم في الإدارة التكافلية
30	القيم الإسلامية
32	حوكمة شركات التكافل
34	الفصل الثاني: الأزمة السورية وتأثيرها على قطاع التأمين السوري
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري
36	الموازنة العامة للدولة
37	سعر الصرف
37	الخسائر المادية
38	القطاع المصرفي
40	المبحث الثاني: قطاع التأمين في سورية
43	المبحث الثالث: أثر الأزمة على شركات التأمين التكافلي
47	الفصل الثالث: الإطار العملي للبحث
48	المبحث الأول: أهمية التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء
48	مؤشر الربحية
49	مؤشر المديونية
49	الملاءة المالية
49	كفاية رأس المال
51	المبحث الثاني: دراسة حالة شركة العقيلة للتأمين التكافلي
51	لمحة عن الشركة

52	البيانات المالية والتحليل المالي للشركة ATI
54	المبحث الثالث: دراسة حالة الشركة الإسلامية السورية للتأمين
54	لمحة عن الشركة
58	البيانات المالية والتحليل المالي للشركة SIIC
60	اختبار الفرضيات
60	الفرضية الأولى
61	الفرضية الثانية
62	الفرضية الثالثة
64	الفرضية الرابعة
66	النتائج
67	التوصيات
68	الخاتمة
69	فهرس المصادر والمراجع

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	بيانات الربحية لشركة العقيلة	52
2	بيانات الملاءة المالية لشركة العقيلة	52
3	بيانات كفاية رأس المال لشركة العقيلة	53
4	بيانات معدل المديونية	53
5	بيانات الربحية للشركة الإسلامية السورية للتأمين	58
6	بيانات الملاءة المالية للإسلامية السورية للتأمين	58

59	بيانات كفاية رأس المال للإسلامية السورية للتأمين	7
59	بيانات معدل المديونية للإسلامية السورية للتأمين	8
60	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Statistics للربحية	9
60	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Correlations للربحية	10
61	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Test للربحية	11
61	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Statistics للمديونية	12
62	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Correlations للمديونية	13
62	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Test للمديونية	14
63	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Statistics للملاءة	15
63	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Correlations للملاءة	16
63	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Test للملاءة	17
64	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Statistics للكفاية	18
64	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Correlations للكفاية	19
65	اختبار: Paired-Sample T Test Paired Samples Test للكفاية	20

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
19	استثمار أقساط التأمين على أساس الوكالة بأجر	1
20	استثمار أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة	2
27	توضيح نسب توزيع الأخطار بين شركة التكافل وشركة الإعادة	3

الفصل التمهيدي:
الإطار التمهيدي للبحث:

أولاً: المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، اللهم علّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً نافعاً.. اللهم أخرجنا من ظلمات الجهل والوهم إلى أنوار المعرفة والعلم، ومن وحول الشهوات إلى جنّات القربات.

تمثل صناعة التأمين جزءاً مهماً ومتكاملاً من السوق المالية لأي اقتصاد، وتعتبر من أهم القطاعات المالية والتجارية على الصعيد العالمي. فبالإضافة إلى مهمة الوقاية من الخطر التي تمثل صلب العمل التأميني والتي تعتبر على درجة عالية من الأهمية لكل من الأفراد والمجتمع، يعتبر التأمين واحداً من الشروط المبدئية لتأسيس وتطوير النشاطات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد.

يعتبر قطاع التأمين مكوناً أساسياً في القطاع المالي لكل اقتصاد، وقد ازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءاً مكماً للنظام المصرفي بل ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد المالية، بخاصة السيولة التي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها، وقد شهد تغيراً ملحوظاً تبعاً لتطور الأنشطة الاقتصادية في ظل النظم الاقتصادية الغربية، واستوردته المجتمعات الإسلامية في هذه الصورة التقليدية التي لا تتفق وقوانين الشريعة الإسلامية.

ولما للتأمين من أهمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع فقد أخضع علماء المسلمين صورة التأمين المستوردة من الغرب للبحث والتدقيق الفقهي بغرض التوصل لصورة مثلى لعقد تأمين لا تشوبه شائبة الربا أو الغرر، وقد أثمرت هذه الجهود نظام التأمين التعاوني الإسلامي الذي يعتبر بديل شرعي للتأمين التقليدي.

وبعونه تعالى سأقوم في هذا العمل المتواضع بدراسة أثر الأزمة السورية في الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي مبيّناً فيه أساسيات التأمين التكافلي ونشأته وصيغ عقد التأمين التكافلي، مروراً بالفائض

التأمين وطرق توزيعه وإعادة التأمين التكافلي، وسأذكر أهم القيم والأخلاقيات الواجب توافرها ضمن الشركة وضوابط الحوكمة التي يجب على شركات التأمين الالتزام بها.

وفي الإطار العملي قام الباحث بدراسة حالة شركتين للتأمين التكافلي هما: شركة العقيلة، والشركة الإسلامية السورية للتأمين من خلال مقارنة الأداء المالي لهما قبل وخلال الأزمة السورية باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.

والله ولي التوفيق..

ثانياً: الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: دراسة (علي حمد السيد حمد) 2009:

عنوان الدراسة: دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي لشركات التأمين _ دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية المحدودة _ السودان.

هدفت الدراسة إلى: أ- بيان دور أساليب التحليل وتحديد النسب المالية في تقويم أداء شركة التأمين الإسلامية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف.

ب- دراسة وتحليل الأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية في ضوء تحديد نقاط القوة والضعف فيها.

ج- بيان مفهوم وأهمية تقويم الأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- التحليل المالي يؤدي إلى قياس الأداء بصورة أكثر وضوحاً مما يمكن من تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في أداء شركة التأمين الإسلامية بصورة عامة.

2- استخدام التحليل المالي وتحديد النسب المالية أدى إلى التوصل إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى واقع الأداء المالي الحالي لشركة التأمين الإسلامية.

3- تقويم الأداء يؤدي إلى إصلاح هيكل التمويل حيث تمت دراسة عناصر الهيكل التمويلي ومعرفة العلاقة المختلفة بينها مما تم اكتشاف الحاجة إلى الإصلاح.¹

- الدراسة الثانية: دراسة (أ.د. بلعزوز بن علي - أ. حمدي معمر) 2011:

عنوان الدراسة: نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق - دراسة التجربة الجزائرية.

أهداف البحث: سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

إبراز موقف الفقه الإسلامي ووضوحه واستيعابه لكل المستجدات، حيث إنّ التأمين من المسائل الدقيقة وشديدة التعقيد التي درسها التشريع الإسلامي، والتعرف على حقيقة التأمين التعاوني الإسلامي باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التقليدي، وعرض النجاح الذي حققته صناعة التأمين التعاوني من خلال عرض للتجربة الجزائرية في هذه الصناعة. ويمكن تلخيص ما وصلت إليه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- التأمين هو وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له.

2- وأهم فرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني هو أن صيغة التأمين التجاري هي غرر ومخاطرة، ذلك أن دفع المؤمن لهم مبلغاً من المال إلى شركة التأمين التجاري مقابل الضمان يترتب عليه الدخول في عقد شبيه بعقد الميسر والقمار، أمّا في التأمين التعاوني فما يدفعه كل فرد منهم هو تبرّع منه لهذه المحفظة التي يحصل منها التعويض، فكأنهم يجمعون مخاطرتهم وكذلك أموالهم بالتبرّع.

3- إنّ نظام التأمين الجزائري هو نظام يسير كهيئة وفق النمط التقليدي حيث تعتبر صناعة التأمين التعاوني صناعة ناشئة من أهم خصائصها ضعف الانتشار تتميز منتجاتها بتنوع مقبول تعاني صعوبات نابعة في مجملها من طبيعة النظام المالي الميسر وفق النمط التقليدي.²

¹ السيد حمد، علي حمد، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي لشركات التأمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

² بلعزوز بن علي، حمدي معمر، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 2001.

– الدراسة الثالثة: دراسة (انتصار الهادي حسب الرسول الهادي) 2012

عنوان الدراسة: النسب المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين – دراسة حالة شركات التأمين الإسلامية.

هدفت الباحثة إلى بيان دور أساليب التحليل المالي وتحديد النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي لشركة التأمين الإسلامية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف. ودراسة وتحليل الأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية في ضوء تحديد نقاط القوة والضعف فيها. بالإضافة إلى بيان مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل لشركة التأمين الإسلامية.

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات المالية ودراسة أثرها في تقييم الأداء. بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لوضع الفروض القابلة للاختبار. وقد تم تحليل القوائم المالية لشركة التأمين الإسلامية المنشورة في الفترة من (2010-2006م). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: التحليل المالي يعتمد على مصداقية القوائم المالية المستخدمة، فهي مكاملة بعضها البعض ومهمة لجميع مستخدمي القوائم المالية كل حسب احتياجه لمساعدته في استخدام المعلومات التي تحميه في اتخاذ القرارات. التحليل المالي أدى إلى قياس الأداء المالي وبالتالي إمكانية التنبؤ بفشل شركات التأمين.¹

– الدراسة الرابعة: دراسة (أبو بكر عيد أحمد) 2009:

عنوان الدراسة: تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على سوق التأمين المصري.

هدفت هذه الدراسة إلى تزويد الإدارة ف شركات التأمين بأسلوب علمي للتنبؤ بالأزمات المالية، وتحديد مواطن القوة التي يجب التركيز عليها وتنميتها، وتحديد مواطن الضعف التي يجب التغلب عليها، وذلك من خلال تحليل نتائج شركات التأمين وتقييم أدائها، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث

¹ الهادي، انتصار الهادي حسب الرسول، النسب المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين- دراسة حالة شركات التأمين الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م.

أسلوب التحليل الإحصائي العنقودي على نتائج التحليل المالي لشركات التأمين بغرض التنبؤ بالأداء المالي وسلامة المراكز المالية لشركات التأمين العاملة في السوق المصري والتي تزاوّل التأمين على الحياة، والذي من خلاله تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين متباينتين في الأداء وهما:

المجموعة الأولى: وهي المجموعة ذات الأداء المالي الجيد التي لا تعاني من أزمات مالية.

المجموعة الثانية: وهي المجموعة ذات الأداء المالي الضعيف التي تعاني من أزمات مالية.

وفيد التحليل المالي العنقودي بالتنبؤ بالأزمات المالية التي قد تتعرض لها شركات التأمين في المستقبل كما أن التحليل العنقودي يسمح بتحديد مجموعة الشركات التي تحتاج إلى تدخل هيئة الإشراف والرقابة على التأمين بفحص مراكزها المالية.

استخدم الباحث ثلاثة عشر مؤشراً مالياً تم حساب قيمها من خلال البيانات المالية للشركات محل الدراسة والتي تم نشرها في التقرير السنوي الصادر عن الهيئة المصرية للرقابة خلال الفترة من 1996م - 2008م، واستطاع الباحث وفقاً لنتائج التحليل العنقودي أن يحصل على مجموعتين: مجموعة ذات الأداء المالي الجيد، ومجموعة ذات الأداء المالي الضعيف، وأوصى الباحث بأهمية وجود نموذج كمي لتقييم المراكز المالية لشركات التأمين والتحقق من سلامتها تجنباً لتعرض أي من الشركات لأزمات مالية قد تؤدي إلى تعرضها للعسر المالي، وبسرعة العمل على إعادة إصلاح المسار المالي للشركات ذات الأداء المالي الضعيف من نتائج دراسته.¹

– الدراسة الخامسة: دراسة (سوسن بركات) 2008:

عنوان الدراسة: سوق التأمين في سورية:

مشكلة البحث تمثلت باهتمام شركات التأمين الخاصة بقطاع التأمين على السيارات لما يحققه من أرباح، وعدم الاهتمام بباقي الأنواع الأخرى والتي يحتاجها السوق السوري. وتوصلت الباحثة إلى ضرورة

¹ أبو بكر علي أحمد، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على السوق المصري، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2009.

الاهتمام بكافة أنواع التأمين المألوفة بالسوق السورية، وضرورة طرح منتجات تأمينية جديدة تناسب مع التطورات الجارية برعاية هيئة الإشراف على التأمين في سورية.¹

ثالثاً: ما يميّز البحث عن الدراسات السابقة:

أ- دراسة (علي حمد السيد حمد) 2009:

بينت الدراسة دور التحليل المالي في تقويم أداء شركات التأمين الإسلامية من الجانب العملي التطبيقي فقط، بينما تناول الباحث الجانب النظري أيضاً للتقييم من حيث معايير الأخلاق والقيم وحوكمة الشركات.

ب- دراسة (أ.د. بلعزوز بن علي - أ. حمدي معمر) 2011:

بينت الدراسة الجانب الفقهي للتأمين التعاوني، وعرفت بحقيقة التأمين التعاوني الإسلامي باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التقليدي، وعرضت النجاح الذي حققته صناعة التأمين التعاوني من خلال عرض للتجربة الجزائرية، بينما قام الباحث ببيان الجانب الفقهي والتطبيقي للتأمين التكافلي، والتأكيد على أهميته وضرورة اعتماده كنظام تأميني موحد في كافة البلدان العربية والإسلامية، واتخاذ السوق السوري كعينة للدراسة.

ج- دراسة (انتصار الهادي حسب الرسول الهادي) 2012:

بينت الدراسة دور أساليب التحليل المالي وتحديد النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي لشركة التأمين الإسلامية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، ودراسة وتحليل الأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية في ضوء تحديد نقاط القوة والضعف فيها. بالإضافة إلى بيان مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل لشركة التأمين الإسلامية. بينما اختصت هذه الدراسة ببيان أثر الأزمة السورية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي.

¹ سوسن بركات، سوق التأمين في سورية، مجلة الرائد العربي. العدد رقم 97 الجزء الثاني، 2008.

د- دراسة (أبو بكر عيد أحمد) 2009:

هدفت هذه الدراسة إلى تزويد الإدارة في شركات التأمين داخل السوق المصري بأسلوب علمي للتعرف بالآزمات المالية، وتحديد مواطن القوة التي يجب التركيز عليها وتنميتها، وتحديد مواطن الضعف التي يجب التغلب عليها، وذلك من خلال تحليل نتائج شركات التأمين وتقييم أدائها، بينما قام الباحث شركات التأمين التكافلي داخل السوق السوري كعينة للبحث، ودراسة الأداء المالي لها.

ه- الدراسة الخامسة: دراسة (سوسن بركات) 2008:

اهتمت الباحثة بدراسة قطاع التأمين التقليدي وتحديد تركيز شركات التأمين على قطاع التأمين على السيارات لما يحققه من أرباح، بينما قام الباحث بدراسة التأمين التكافلي بشكل عام والتركيز على بيان أهميته والصيغ التي يمكن أن يبنى عليها عقد التأمين التكافلي.

وفي النهاية إنّ ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه يأخذ الأزمة السورية وتأثيرها على قطاع التأمين التكافلي السوري بعين الاعتبار، ويبين مدى أهمية التأمين التكافلي كعلم وصيغة أساسية لا بد من وجودها في كل اقتصاد، ويبين الفرق بين الأداء المالي للشركات قبل الأزمة وخلاها.

رابعاً: مشكلة البحث:

ونظراً لهذه الأزمة الراهنة التي عانى منها الاقتصاد السوري يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

هل تؤثر الأزمة السورية في الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي؟

بناءً على هذا السؤال الرئيسي يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية:

1- هل أثرت الأزمة في ربحية شركات التأمين التكافلي؟

2- هل أثرت الأزمة في معدل مديونية شركات التأمين التكافلي؟

3- هل أثرت الأزمة في الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي؟

4- هل أثرت الأزمة في كفاية رأس مال شركات التأمين التكافلي؟

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- مقارنة الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في سورية (شركة العقيلة للتأمين التكافلي _ الشركة الإسلامية السورية للتأمين) قبل الأزمة وخلالها في الفترة الواقعة بين عامي (2009-2016) باستخدام الأساليب الإحصائية، ومعرفة الفروقات إن وجدت.

2- دراسة أثر الأزمة في الأداء المالي لشركات التأمين الإسلامية في سورية.

سادساً: فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة البحث، وبغرض الإجابة على السؤال الرئيسي، وعلى الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية والتي ستكون منطلقاً لهذا البحث:

- الفرضيات:

1- توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسب ربحية شركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب ربحية شركات التأمين التكافلي خلال الأزمة.

2- توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسب معدل مديونية شركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب معدل مديونية شركات التأمين التكافلي خلال الأزمة.

3- توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسبة الملاءة المالية شركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب الملاءة المالية شركات التأمين التكافلي خلال الأزمة.

4- توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة.

سابعاً: منهجية البحث:

سيعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق جمع البيانات وتحليلها باستخدام أساليب التحليل المختلفة.

ثامناً: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون من شركات التأمين التكافلي في سورية وهم: شركة العقيلة للتأمين التكافلي، والشركة الإسلامية السورية للتأمين.

تاسعاً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية: تمتد فترة تنفيذ البحث من سنة 2009 وحتى سنة 2017.

الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على شركة العقيلة للتأمين التكافلي (المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)، وعلى الشركة الإسلامية السورية للتأمين.

عاشرأ: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث بعدة أسباب تتلخص بالتالي:

1- الجدل الواسع الذي يشيره موضوع التأمين التكافلي بين مؤيد ومعارض له، وعلى الرغم من أهمية التأمين فإنّ البحوث لم تعنى كثيراً بدراسته خاصة في مجال التأمين التكافلي، حيث اقتصرت الدراسات حوله على بيان الحكم الشرعي له علماً أنه مازال هناك مجالاً واسعاً للدراسة والتعمّق بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع مثل مدى قدرة هذا التأمين على ابتكار منتجات جديدة.

2- افتقار المكتبة الاقتصادية السورية بالبحوث التي تعنى بدراسة كل من التأمين التجاري والتأمين التكافلي في سورية وبيان أوجه الاختلاف بينهما.

3- تقييم تجربة التأمين التكافلي في سورية، وبالتالي إبراز عوامل نجاحها أو فشلها وجوانب الضعف والقوة فيها.

الفصل الأول:

التأمين التكافلي

المبحث الأول: أساسيات حول نظام التأمين التكافلي:

- أولاً: نشأة التأمين:

ظهر التأمين في العالم الإسلامي منذ القرن (17) الميلادي وبدأ ينتشر انتشاراً كبيراً ويدخل البلاد الإسلامية، وكان أول أنواعه ظهوراً هو عقد التأمين البحري مع التجار المسلمين على البضائع المنقولة بحراً، وكان عقد التأمين يعرف بعقد (السوكرة)، حيث أن الفقيه الحنفي ابن عابدين (1252هـ-1836م) هو أول من تعرّض لأحكام عقد التأمين البحري وحرّمه، حيث كثر السؤال عنه في زمانه وقال "الذي يظهر لي: أنه لا يحل للتاجر (المستأمن. المؤمن له) أخذ بدل الهالك من ماله (بحرق أو غرق أو نهب أو غيره) لأن هذا التزام مالا يلزم" بقصد بطلان التزام كل طرف بمقابله ما يأخذه¹.

لمحة تاريخية:

في سنة 622م: مورس في المدينة المنورة نظام "العاقلة" الذي عالج مسألة القتل الخطأ وحمل المسؤولية عن الدية الشرعية لعائلة أو قبيلة القاتل.

1964م: عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الاسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقه على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بديلاً عنه.
1979م: قام بنك فيصل الاسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الاسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الاسلامي في الامارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الاسلامية للتأمين في امارة دبي.

1984م: دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست أول شركة تأمين تكافلي في نفس العام.

¹ عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية ابن عابدين م184/4 باب المستأمن، من كتاب الجهاد، دار الكتب العلمية.

1985م: تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين اسلامية مملوكة بالكامل للحكومة السعودية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

حتى سنة 2009م: بلغ عدد الشركات الاسلامية / التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضه شركات اعادة تأمين، والبعض الآخر شركات تأمين واعادة تأمين

- ثانياً: تطور سوق التأمين الإسلامي:

يعتبر تزايد ظهور شركات التأمين التكافلي دليلاً على تزايد الطلب على أنشطتها في السوق.

ففي إحصائية لعام 2010 تراوحت نسبة نمو سوق التكافل حول العالم بين 15 و 20% مقارنة بمعدلات نمو التأمين التقليدي التي لا تزيد على 7%.

فقد بلغ حجم سوق التأمين التكافلي 4.5 مليار دولار تستحوذ الدول الخليجية على 60% منها، ويتوقع أن يرتفع إلى 15 مليار دولار بحلول عام 2012.

ارتفع عدد شركات التأمين الإسلامي في العالم إلى 206 شركات في عام 2013 مقارنة مع 200 شركة في العام، 2012 ويوجد أكبر عدد من شركات التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ عددها 78 شركة.

جاء ذلك خلال إطلاق نسخة العدد الأخير من دليل شركات التأمين الإسلامي، خلال جلسات مؤتمر التكافل العالمي الذي انطلقت فعالياته في دبي.

وأظهر دليل شركات التأمين الإسلامية، نمواً ملحوظاً في حجم الاشتراكات المكتتبة من قبل شركات التأمين الإسلامية بنسبة 8% إلى 19 مليار دولار في 2012، حين بلغ نمو شركات التكافل 12%.

كما أظهر الدليل الذي يصدر بشراكة بين شركة تكافل ري ومجلة الشرق الأوسط للتأمين أنه في عام 2012 سجلت مصر أعلى معدل نمو بنسبة 35% باشتراكات تقدر ب 2,98 مليون دولار، في حين أن المملكة العربية السعودية حافظت على الحصة الأكبر من اشتراكات دول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفع حجمها إلى 5,5 مليار دولار، وقد

أظهر الدليل أن اشتراكات إيران تمثل 43% من إجمالي التأمين الإسلامي وتأتي في المرتبة الثانية دول مجلس التعاون الخليجي بحصة قدرها 37. %
وبلغ عدد شركات التأمين الإسلامية في العالم 206 شركات بالمقارنة مع 200 شركة في 2012، حيث يوجد أكبر عدد من شركات التأمين الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ عددها 78 شركة، تليها دول الشرق الأقصى 42 شركة وإفريقيا 38 شركة .
وبالنسبة لفروع التكافل، شكل التكافل العائلي والطبي ما يقارب 39% من أعمال التأمين الإسلامي بينما جاء تأمين السيارات في المرتبة الثانية بنسبة 37%. وفي جنوب شرق آسيا مثل التكافل العائلي والصحي نسبة كبيرة قدرها 80% من إجمالي الاشتراكات¹
وتتوزع صناعة التأمين التكافلي عالمياً على النحو التالي:

- (56%) في الشرق الأوسط.

- (36%) في جنوب وشرق آسيا.

__ (7%) في أفريقيا.

- (1%) في المناطق الأخرى من العالم.⁽²⁾

- ثالثاً: تعريف التأمين التكافلي لغة واصطلاحاً:

1- تعريف التأمين التكافلي لغةً:

مشتق من مادة أمن، والتي تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأصل أن يستعمل في سكون القلب³. ويقال أمن البلد: اطمأن فيه أهله، أمن الشر: منه سلم، وأمن فلاناً على كذا: وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أميناً عليه⁴.

أما التعاون والتكافل فيقصد به المساعدة المتبادلة

¹ <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/8260b97b-f207-4b99-8526-e66be968be43> موقع جريدة الخليج، 2014

² قنطججي، د. سامر مظهر، التأمين الإسلامي التكافلي (أسسه ومحاسبته)، دار الشعاع، حلب، 2008، ص39. بتصرف.

³ الفيومي، أحمد بن محمد علي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة ج1 ص42،

⁴ أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، عام 2004، ج1 ص27.

2- تعريف التأمين التكافلي اصطلاحاً كما ورد في المعيار الشرعي رقم 26:

"التأمين الإسلامي هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق"¹.

- رابعاً: تعريفات أخرى للتأمين التكافلي:

1- "نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد يتعهدون على وجه التقابل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عند تحقق المخاطر المتشابهة، وهؤلاء المساهمون في تحمل المخاطر لهم من المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر"².

2- "اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيباً معيناً إذا أصابه حادث معين"³.

3- "عمل مجموعات من الناس على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث من خلال تعاون منظم، يضم كل مجموعة يجمعها جامع معين، وبحيث يكون المقصود من هذا التعاون المؤازرة، ورأب الصدع الذي ينزل ببعض الأفراد من خلال تكاليف مجموعهم على ذلك، فقصد التجارة والكسب والربح الذاتي معدوم عند كل منهم في هذا التجمع"⁴.

¹ المعيار الشرعي رقم 26 والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص 685، عام 2017م.

² السيد، محمد زكي، نظرية التأمين، دار المنارة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 230.

³ مولوي، فيصل، نظام التأمين، دار الرشاد الإسلامية، بيروت، ص 136.

⁴ بلتاجي، محمد، عقود التأمين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 202.

- خامساً: مسميات التأمين الإسلامي:

1- التأمين الإسلامي: اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، في المعيار الشرعي رقم 26 الخاص بالتأمين، إطلاق مصطلح "التأمين الإسلامي" على التأمين الذي يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- التأمين التعاوني: وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.

3- التأمين التبادلي، ويطلق لسببين هما:

أ- أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمّل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه.

ب- ويسمّى كذلك لأنّ كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن.

4- التأمين التكافلي: يعدّ هو الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم في عام 1995. حيث يرى فريق من العلماء المعاصرين أنّ التأمين التكافلي يماثل في معناه كلاً من التأمين التعاوني والتأمين الإسلامي.¹

- سادساً: عناصر التأمين:

أ- المؤمن له: وهو الشخص الذي يخشى مواجهة الخطر المتعلق بـ (نفسه أو مسؤولياته تجاه الغير، أو ممتلكاته) واختار التأمين ليكون طريقه في إدارة ذلك الخطر.

ب- المؤمن: وتمثله الجهة التي تقبل الأخطار من المؤمن لهم، مثل صناديق التكافل.

ج- قسط التأمين: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن، مقابل التعويض عن الخسارة في حال حدوثها.

¹ موسى القضاة، التأمين التكافلي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، ص 44-45 بتصرف.

- د- المستفيد من التأمين: وهو الشخص المسمّى في الوثيقة للحصول على التعويض أو مبلغ التأمين.
- هـ- مبلغ التأمين: وهو المبلغ الذي في حدوده يدفع المؤمن التعويض عن الخسائر التي تحدث بسبب تحقق الخطر.
- و- مبلغ التعويض: وهو المبلغ الذي يستحقه المؤمن له من المؤمن كتعويض عن الخسارة عند وقوعها، وحده الأعلى مبلغ التأمين.
- ي- الخطر: الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معيّن.
- ملاحظة: يتم الربط بين هذه العناصر بعقد التأمين الإسلامي التكافلي، وهو عقد لا يستهدف المؤمن أو المؤمن له من خلال الربح.

المبحث الثاني: صيغ التأمين التكافلي:

يمكن إقامة التأمين التكافلي على واحدة من الصيغ الثلاث التالية¹:

أولاً: إقامة التأمين التكافلي على أساس الوكالة بأجر والمضاربة معاً:

والتكليف الشائع للتأمين التكافلي الذي اختاره جمع من العلماء المعاصرين هو أن حامل الوثيقة يلزم نفسه بالتبرع لمجموعة المؤمن له المالكين لمحفظة التأمين (حساب حملة الوثائق).

أما ما يحصل عليه المستأمن المتضرر فهو أيضاً التزام بالتبرع من محفظة التأمين وهو أيضاً التزام معلق على وقوع الضرر المؤمن منه، والملتزم له هو المستأمن المتضرر.

- كيفية التطبيق:

أ- تُنشأ محفظة التأمين، ويطلب من طالبي التأمين (المؤمن له) أن يتبرعوا بأقساط التأمين لهذه المحفظة حسب اللوائح والأنظمة التي يتم إعلانها من قبل الشركة، وإن هذه المحفظة هي التي تقوم بدفع التعويضات إلى المؤمن له حسب الشروط المعلن عنها في تلك اللوائح.

ب- تقوم الشركة بإدارة عمليات التأمين (إدارة صندوق التكافل أو حساب حملة الوثائق) من الناحية الفنية وتقو بإنشاء حساب مستقل لأموالها وودائعها، ومصاريفها والتعويضات المدفوعة منها، وفوائدها. ويكون هذا الحساب منفصلاً عن حساب الشركة (حساب المساهمين) فصلاً كاملاً وتتقاضى الشركة أجرة من المحفظة مقابل هذه الخدمات، وتحدد الأجرة كنسبة مئوية من الأقساط سلفاً مع بداية كل عام مالي، وبوسيلة تضمن علم المشتركين بها حيث تقوم بعض الشركات بالنص صراحة على هذه النسبة في وثائقها.

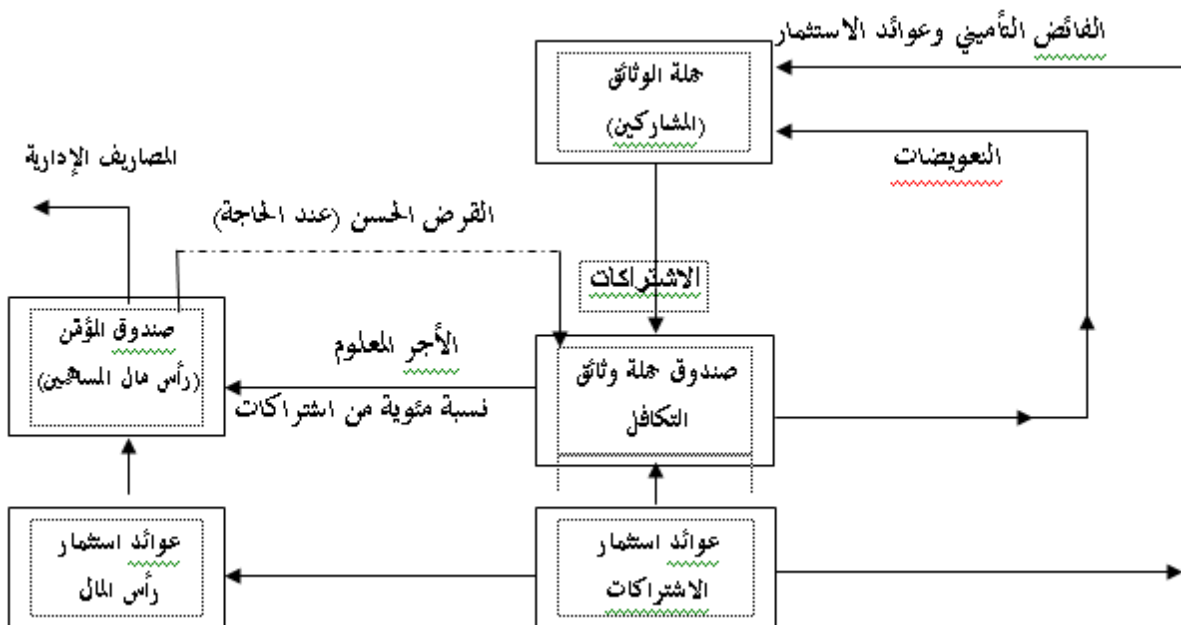
ج- تقوم الشركة باستثمار أموال المحفظة على أساس المضاربة الشرعية، تكون الشركة فيها مضاربة وتكون المحفظة (هيئة المشتركين) رب المال. وتحدد نسب توزيع الأرباح مع بداية كل عام مالي، وتحرص الشركة أيضاً على علم المشتركين بهذه النسب بالنص صراحة عليها في وثائقها.

¹ موسى القضاة، حقيقة التأمين التكافلي، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية لعام 2011، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص:16، بتصرف

د- إن محفظة التأمين تتزايد مبالغها بتزايد المؤمن له، وأيضاً بالعوائد التي تكسبها من استثمار أموالها مضاربةً مع الشركة. فإن بقي شيء بعد دفع التعويضات إلى المؤمن له حسب الشروط، والذي يسمى: "الفائض التأميني" فإن جزءاً منه توزعه الشركة على المؤمن له حسب اللوائح المنصوص عليها.

الشكل رقم (1)

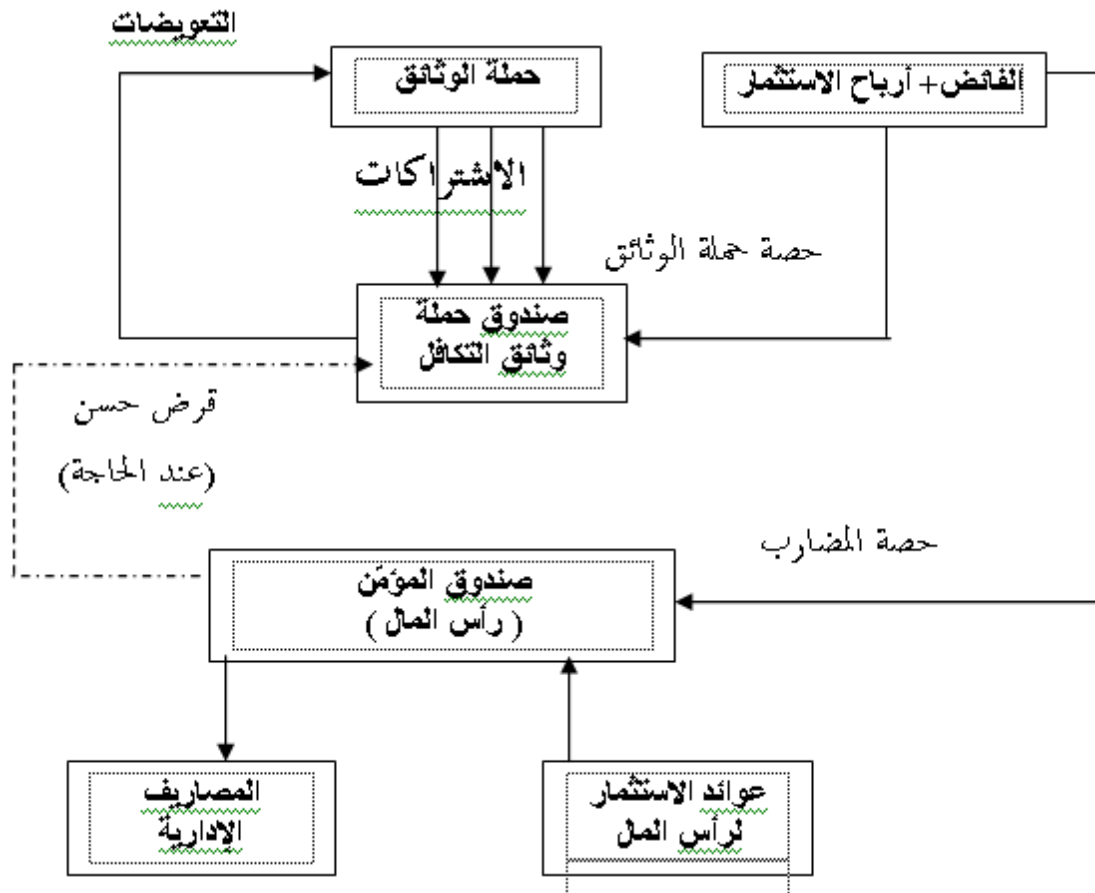
استثمار أقساط التأمين على أساس الوكالة بأجر¹



الشكل رقم (2)

استثمار أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة²

¹ صالح أحمد بدار، التأمين التعاوني الإسلامي، الموقع: <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/D223.doc>
² صالح أحمد بدار، مرجع سابق.



ثانياً: إقامة التأمين التكافلي على أساس المضاربة وجزء من الفائض:

تتبع معظم الشركات المالية هذه الصيغة، وهي تتفق مع سابقتها في جميع الأوجه، باستثناء وجه واحد. ويتمثل الاختلاف في أن الشركة لا تتقاضى أجره محددة ومعلومة مقابل إدارتها للأعمال مباشرة من القسط، وإنما تحصل على جزء من الفائض التأميني في حال تحققه.

ثالثاً: إقامة التأمين التكافلي على أساس الوقف¹:

يعد الوقف أحد الأدوات الاقتصادية المهمة التي يتبناها المنهج الإسلامي في إعادة ترتيب علاقات المجتمع. وبدون شك فإن نظام الوقف يرتبط بالسلوك الاقتصادي للمسلم من خلال رؤيته العامة للعمل الإنساني المشترك المتضمن توجيه علاقة الإنسان بخالقه على أسس إيمانية وأخلاقية سامية والتي يظهر من خلالها قيم إسلامية قادرة على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي نحو أهداف الخير العام

¹ يقصد بالوقف: حبس الأصل وتسبيل المنفعة (أي إطلاقها في سبيل الله).

ومصلحة المجتمع. ونظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، وفيما يلي تعريف الصناديق الوقفية وكيفية تطبيق صيغة التأمين التكافلي على أساس الوقف:

أ- تعريف الصناديق الوقفية¹:

الصندوق الوقفي هو وعاء تجتمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول. والصندوق يبقى ذا صفة مالية إذ أنّ شراء العقارات والأسهم والأصول المختلفة وتمويل العمليات التجارية لا يغير من طبيعة هذا الصندوق لأنّ كلّ ذلك إنما هو بمثابة استثمار لتحقيق العائد للصندوق. فليست العقارات ذاتها هي الوقف ولا الأسهم. ومن ثم فإن محتويات هذا الصندوق ليست ثابتة بل تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق. ويعبّر عن الصندوق دائماً بالقيمة الكلية لمحتوياته التي تمثل مبلغاً نقدياً، وهذا المبلغ هو الوقف وهو بمثابة العين التي جرى تحبيسها.

ب- كيفية التطبيق:

- 1- تُؤسس شركة تأمين، وتكون غايتها ممارسة أعمال التأمين على أساس الوقف، وتكون شركة التأمين هي مديرة الوقف مقابل أجره محددة.
- 2- تُنشئ الشركة صندوقاً للوقف، وتخصص جزءاً محدداً من رأس مالها ليكون وقفاً على المتضررين من المشتركين في الصندوق، وعلى الجهات الخيرية في نهاية عمر الشركة. ويكون لصندوق الوقف شخصية اعتبارية تمكنه من امتلاك أمواله واستثمارها.
- 3- يقدم الراغبون في التأمين اشتراكاتهم للصندوق على سبيل التبرع إليه حسب اللوائح، وما يتبرعون به يخرج عن ملكهم ويدخل في صندوق الوقف، وبما أنه ليس وقفاً بل هو مملوك للوقف، ستقوم شركة التأمين باستثماره لصالح الصندوق (وكالة أو مضاربة) وتصرف مع أرباحها لدفع التعويضات وأغراض الوقف الأخرى.

¹ الأسرج، حسين عبد المطلب، اقتصاديات الوقف، جامعة KIE، 2018، ص108-109، بتصرف.

4- تنص وثيقة التأمين على شروط استحقاق المشتركين للتعويضات، ومبالغ التبرع التي يتم بها الاشتراك. وما يحصل عليه المشتركون من التعويضات ليس عوضاً عما تبرعوا به، وإنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف¹.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تكسب الشركة عوائد من ثلاث جهات:

أولاً باستثمار رأس مالها، ثانياً بأجرة إدارة الصندوق، وثالثاً عن طريق نسبة من ربح المضاربة أو أجرة إدارة الاستثمار.

- طبقت هذه الصيغة شركة تكافل جنوب إفريقيا بنجاح، فأنشأت صندوقاً وقفياً بمبلغ خمسة آلاف راند (العملة الرائجة هناك) والصندوق له وجود قانوني مستقل لا تملكه الشركة ولا المشتركون، وإن المشتركين يتقدمون إليه بالتبرعات.

ومن شروط هذا الوقف أنه يعرض أضرار المشتركين حسب لوائحه وإن الشركة المنشئة للوقف تأخذ 10% من التبرعات نظير إدارتها للصندوق. وإذا وقع نقص في الصندوق بحيث إن المبالغ الموجودة لم تكفٍ للتعويضات، فإن الشركة تقدم قرض حسن (بلا فائدة) إلى الصندوق الذي يسدد القرض بالفائض في المستقبل. أما إذا حصل الفائض 10% منه يدفع إلى وجوه البر و 75% يوزع على المشتركين، والباقي يحتفظ به في الصندوق على أساس كونه احتياطياً وهناك شركات في سبيل الإنشاء في باكستان على أساس صيغة الوقف.

¹ عبد الستار أبو غدة، أساس التأمين التكافلي، دمشق: ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، 2007، بتصرف.

المبحث الثالث: الفائض التأميني:

يعتبر الفائض التأميني من أهم سمات شركات التأمين التكافلي؛ حيث يسهم توزيع الفائض التأميني مساهمة كبيرة في ترسيخ الفكر التأميني الإسلامي في أذهان حملة الوثائق من جهة، ويشجع الغير للاشتراك به من جهة أخرى. هذا الفائض غير موجود في التأمين التجاري (التقليدي)؛ لأن الشركة بمجرد التعاقد واستلام الأقساط تكون قد تملكته قانوناً، ويصبح بمثابة ربح أو إيراد لها.

- مفهوم الفائض التأميني:

جاء تعريف الفائض وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة: " هو ما يتبقى من أقساط المشتركين (المستأمنين) والاحتياطيات وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، أو التي ستدفع خلال السنة. فهذا الناتج ليس ربحاً، وإنما يسمى الفائض"¹

ويعرف الفائض التأميني بأنه: "المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون في جميع العمليات التأمينية والفنية ذات العلاقة بنشاط الشركة، مضافاً إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم، وعوائد عمليات إعادة التأمين، مخصوصاً منها التعويضات المدفوعة للمستأمنين والاحتياطيات الفنية، وكذلك مصاريف إعادة التأمين، والأجرة المعلومة للشركة كمدير لصندوق التأمين التعاوني"².

وبعبارة أخرى: "هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المالي، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات كان الفائض إيجابياً، وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً، بالتعريف المحاسبي"³.

- طرق توزيع الفائض⁴:

أ. التوزيع على جميع حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار التأمين رقم (26)، ص708، عام 2017م.
² الصباغ، أحمد، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 2009م.
³ القرني، محمد علي، الفائض التأميني معايير احتسابه وأحكامه وطريقة توزيعه، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض، ص7، 2010م.
⁴ القره داغي، علي محي الدين، مفهوم التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته، مؤتمر التأمين التعاوني لعام 2010م، ص63.

ب. التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً خلال الفترة المالية، دون من حصلوا على تعويضات.

ج. التوزيع على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية.

– العناصر المؤثرة في الفائض التأميني:

- 1- أقساط التأمين وعدد المشتركين.
- 2- مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق.
- 3- خبرة ونشاط دوائر التسويق في شركات التأمين الإسلامية.
- 4- المبالغ المالية المتوفرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار.
- 5- إدارة الشركة للاستثمارات وحسن تدبيرها لها.
- 6- إدارة أعمال إعادة التأمين، كاختيار الإدارة لشركات إعادة التأمين العالمية، ونسب الإعادة، وسعر الإعادة؛ مما يؤثر إيجاباً على حجم الفائض.
- 7- مقدار الأجر المعلوم للوكالة التي تديرها العمليات التأمينية.
- 8- توزيع نسبة أرباح المضاربة بين حساب حملة الوثائق وحساب المساهمين، وذلك من استثمار أموال حملة الوثائق.
- 9- حجم الاحتياطات الفنية.
- 10- سلوك حملة الوثائق ومدى تحملهم للمسؤولية.
- 11- الأسس التي اتبعتها الشركة في معالجة أي عجز حالي أو عجز متراكم من الفترات السابقة، وكيفية معالجته في الفترة المالية والفترات المالية اللاحقة.¹

¹ قنطجى، سامر مظهر، محاسبة التأمين الإسلامي، مطبوعات KIE، ص 385-386، عام 2017، بتصرف.

- كيفية توزيع الفائض:

جرت عادة الشركات الإسلامية للتأمين باتخاذ الإجراءات الآتية بناءً على المصالح التي يقتضيها استمرار الشركة وتطورها، وهي¹:

1- أن يؤخذ من الفائض المتحقق ما يأتي:

أ- نسبة منه للاحتياطي العام، أي للفائض التراكمي الذي يستمر إلى تصفية الشركة، وذلك لتقوية المركز المالي لحساب التأمين وبالتالي للشركة، ولكن مصيره الأخير إلى وجوه الخير.

ب- نسبة احتياطية للحوادث للتأمينات التي تنته في 12/31 وإنما تستمر إلى العام اللاحق.

ج- نسبة للديون المعدومة أو المشكوك فيها الخاصة بحساب التأمين.

د- نسبة للمستحقات المعدومة أو المشكوك فيها من الأقساط.

هـ- احتياطيات أخرى يقرّها مجلس الإدارة مع موافقة الهيئة الشرعية للشركة.

2- تعتبر جميع أقسام التأمين بمثابة حساب واحد، وبالتالي فالفائض يشمل الجميع دون تفرقة بين الأقسام كقاعدة عامة.

3- أن يقرّ مجلس الإدارة بعد موافقة الهيئة الشرعية نسبة من الفائض التأميني.

• الفائض لا يسمى ربحاً أو إيراداً، والعجز لا يسمى خسارة:

مما يمتاز به التأمين الإسلامي أن الفائض ليس ربحاً أو إيراداً للشركة، كما هو الحال في التأمين التجاري، بل لا يسمى ربحاً، وإنما يبقى في حساب التأمين على ضوء ما سبق، وإذا حصل عجز في الحساب فإنه لا يسمى خسارة، وإنما عجز تقوم الشركة بإقراض الحساب قرضاً حسناً، ثم تسترجعه خلال فترة مناسبة، لأن الصندوق متضامن وأن من يدخل فيه موافق على هذا التضامن التكافلي، ويجوز للشركة أن تعطي مبلغ العجز للحساب على أساس إحدى صيغ التمويل الإسلامي من المراجعة ونحوها².

¹ القره داغي، علي محي الدين، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة- ص11، بتصرف.

² القره داغي، علي محي الدين، مرجع سابق، ص26.

المبحث الرابع: إعادة التأمين الإسلامي:

- أولاً: تعريف إعادة التأمين (إعادة التكافل):

عرّف المعيار الشرعي رقم (41) إعادة التأمين الإسلامي بأنه:

"اتفاق شركات تأمين نيابة عن صناديق التأمين التي تديرها قد تتعرض لأخطار معينة على تلافي جزء من الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع ويتكون من ذلك صندوق إعادة تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة (صندوق) يتم منه التغطية عن الجزء عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها"¹.

وعرّف عقد إعادة التأمين بأنه:

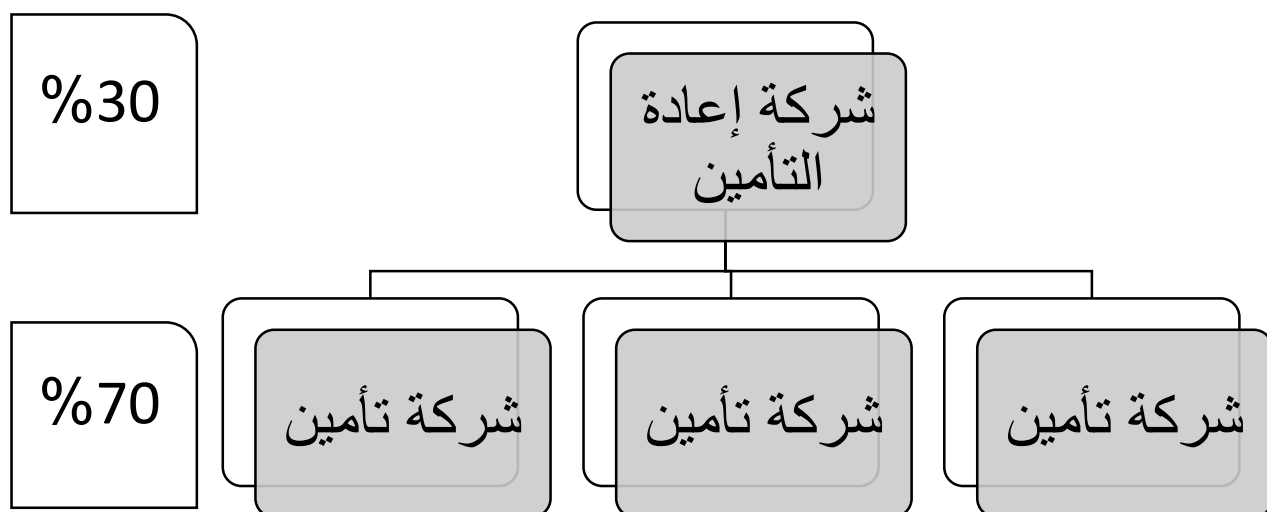
"عقد تقوم بموجبه شركات التأمين بنقل جزء من الأخطار التي تعهدت بتأمينها إلى شركة إعادة التأمين، وتلتزم بمقتضاه بدفع حصة من أقساط التأمين المستحقة لها من المستأمنين لشركة الإعادة مقابل التزامها بتحمل حصة من المطالبات وفق الاتفاقية الموقعة بينهما. وتتميز إعادة التأمين الإسلامي بقيامها على أساس التأمين التكافلي نفسه كما في المعيار الشرعي رقم (26) بشأن التأمين الإسلامي"².

تعتبر الحاجة إلى إعادة التأمين ضرورة أساسية لتوزيع تحمل المخاطر، ولا تسمح القوانين لشركات التأمين عموماً أن تمارس أعمال التأمين إلا إذا قدمت بيانات كافية على إبرامها لاتفاقيات إعادة التأمين. وحسب الشكل رقم (3) فإن شركة التكافل تحفظ بـ 70% من أعمالها وتعيد تأمين 30% لدى شركة إعادة التكافل³.

¹ المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص1035.

² المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص1052.

³ قنطجني، مرجع سابق، ص132.



الشكل رقم (3)

توضيح نسب توزيع الأخطار بين شركة التكافل وشركة إعادة

– ثانياً: أسباب اللجوء إلى إعادة التأمين:

- 1- الحماية والضمان: في تخلص شركات التأمين من حالات الشك والاحتياط من وقوع خسارة بالنسبة لها.
- 2- التوازن والاستقرار: تجنّب شركات التأمين التقلبات الشديدة في كلفة وعدد الخسائر بين السنة والأخرى.
- 3- الطاقة الاستيعابية: لكل شركة تأمين طاقة استيعابية محدودة مالياً بالنسبة لحجم الخطر التي تستطيع قبوله.
- 4- الكوارث: احتمال تعرض شركات التأمين للكوارث الشاملة قد يعرضها لمشاكل مالية يستوجب عليه تجنبها.
- 5- تجنّب حصر الخسارة في اقتصاد دولة معينة لوحدها، ويتم بذلك توزيع الخسائر على شركات إعادة التأمين في مناطق مختلفة في العالم.

6- الحصول على الخبرة من معيد التأمين، خصوصاً عند بداية مزاوله الشركة لنشاطها في قطاع التأمين¹.

– ثالثاً: أهمية إعادة التكافل:

• على مستوى الاقتصاد الجزئي²:

– يساهم إعادة التأمين في خفض تكلفة رأس مال شركات التأمين نظراً لتحمل شركات إعادة قسطاً من المخاطر؛ وهذا الخيار أفضل من اقتراض الشركة لمزيد من الأموال لمواجهة التزامات إضافية.

– يحسن ربحية شركة التأمين وإعادة معاً لتوزيع المخاطر؛ مما يزيد من فرص الربح لكل منهما.

– يحقق انخفاض التكلفة وزيادة الربحية مزيداً من التوسعات قدرات شركات التأمين المالية.

• على مستوى الاقتصاد الكلي³:

– يساعد نمو أعمال شركات التأمين وإعادة التأمين في خفض تكاليف منتجات التأمين عموماً لزيادة التنافس أولاً، وزيادة التخصص فيما بينها ثانياً.

– زيادة حجم السوق التأميني من خلال تحفيز طلب جديد بإقناع شرائح اجتماعية جديدة بزيادة محافظ التأمين التكافلي وابتكار منتجات جديدة تعمل على تطوير سوق التأمين التكافلي.

وبالنتيجة، رواج صناعة الأمان في الاقتصاد وازدهارها وينعكس ذلك على جميع مفاصل الاقتصاد بسبب انخفاض المخاطر المحيطة بقطاع الأعمال وبالتالي انخفاض تكاليف تلك المخاطر بالنسبة له.

¹ موسى القضاة، التأمين التكافلي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، ص 69.

² قنطقجي، مرجع سابق، ص 133.

³ قنطقجي، سامر مظهر، التأمين الإسلامي – أسسه ومحاسبته، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2008، ص 61، بتصرف.

– رابعاً: ضوابط إعادة التأمين لدى شركات إعادة التجارية:

يمكن تلخيصها كما يلي¹:

- أ. إن إعادة التأمين يجب أن تبدأ أولاً لدى شركات إعادة التأمين الإسلامية.
- ب. في حالة وجود شركات إعادة تأمين إسلامية لكنها غير قادرة على إعادة التأمين بشكل كلي، فيجب على شركات التأمين الإسلامية أن تعيد التأمين بشكل جزئي لدى شركات إعادة التأمين الإسلامية أولاً ثم تعيد تأمين الجزء المتبقي لدى شركات إعادة التجارية.
- ج. ألا تحتفظ شركات التأمين الإسلامية بأية احتياطات نقدية عن الأخطار السارية تعود ملكيتها لشركات إعادة التأمين التقليدية إذا كان يترتب على ذلك دفع فوائد ربوية. ولكن يجوز الاتفاق بين شركات التأمين الإسلامية وشركات إعادة التأمين التقليدية على أن تحتفظ شركات التأمين الإسلامية بنسبة معينة من الأقساط المستحقة لشركات إعادة التأمين التقليدية واستثمار تلك المبالغ على أساس عقد المضاربة أو الوكالة بالاستثمار بحيث تكون شركات التأمين الإسلامية مضارباً أو وكيلاً بالاستثمار مع شركات إعادة التأمين التقليدية صاحب المال، والربح بينهما حسب الاتفاق.
- د. أن تكون مدة الاتفاقيات بين شركات التأمين الإسلامية وشركات إعادة التأمين التقليدية بالقدر الذي تتطلبه الحاجة.
- هـ. أن تحصل شركات التأمين الإسلامية على موافقة واعتماد هيئات الرقابة الشرعية لاتفاقيات إعادة التأمين قبل إبرامها.

خامساً: طرق إعادة التأمين (إعادة التكافل):

- 1- إعادة التكافل الاختياري: بموجب هذه الاتفاقية تقوم شركة التأمين التكافلي بعرض كل خطر على معيد التكافل على حدى، مع عرض لجميع الظروف المحيطة بهذا الخطر، وتكون الحرية للمعيد في قبول أو رفض التغطية²، وتعدّ هذه الطريقة مكلفة إدارياً.

¹ المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص 1037-1038، بتصرف.

² بن علي عبد العزيز الغامدي، إعادة التأمين والبديل الإسلامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 22، العدد 44، عام 2007م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص46.

2- إعادة التكافل الاتفاقي: مفهومه: يتم الاتفاق بين شركة التأمين تكافلي ومعيد التأمين على أن تقوم الشركة بإسناد كافة الاخطار الواقعة ضمن نطاق الاتفاقية إلى معيد التأمين الذي يجب عليه أن يلتزم بقبول ما أسند إليه، كما يتم تحديد حصة معيد التكافل؛ نسبة الخطر الذي تتحمله شركة إعادة التكافل وشركة التكافل؛ مدة التعويض، وآلية تحديد عمليات إعادة التكافل لكل وثيقة يتم إصدارها. من إيجابياتها أن التسيير الإداري يكون أبسط منه في طريقة إعادة التكافل الاختياري¹.

المبحث الخامس: القيم في الإدارة التكافلية:

أولاً: القيم الإسلامية:

بصياغة عقد يتماشى مع الشريعة ويتسم بالحرفية وحالٍ من الغرر والميسر، وتنفيذ أساليب مشاركة الأخطار - لا يتحقق الكمال المنشود ما لم تتحقق الإدارة الشاملة للتكافل مراعية للقيم الإسلامية. وفيما يلي بعض تلك القيم ذات الصلة الوثيقة بإدارة التكافل²:

1- التوحيد أو الإيمان بالله، هذا الإيمان بالله القوي خالق الكون، يحرر الناس من الخوف من أي شيء آخر سوى خشية الله، ويمنحهم شعوراً بالثقة، ويجعلهم يشحذون همهم ويعقدون عزمهم لنيل غرض واحد هو رضا الله - الذي منحنا الحياة. هذا الإيمان يحمي الناس من الوقوع في الخطأ أو ارتكاب أي محذور أو ظلم الآخرين.

2- الإيمان بالآخرة والثواب والعقاب، من يتمتعون بهذا الإيمان يتحكمون في سلوكهم ويحاسبون أنفسهم على كل صغيرة.

3- التوكل، ويعني أن يعتمد الناس على الله وحده الواهب والحافظ لكل شيء.

4- المسؤولية والمساءلة، تمنع الناس من لوم بعضهم بعضاً، إذ يتولى الناس المسؤولية بأنفسهم. فالتغيير يجب أن يأتي من الداخل ولا ننتظر أن يأتي آخرون بالتغيير.

¹ عامر حسن عفانة، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص64، عام 2010.

² Naceur Jabnoun, Islam and Management (Riyad: International Islamic publishing House (IIPH), 2001.

- 5- المشاركة، يحفز عنصر المشاركة الابتكار والرضى والكفاءة. وتساهم المشاركة في التوصل إلى أفضل القرارات، وفي تصحيح الخطأ للتقليل من العيوب وتحسين الأداء.
- 6- العدالة، هي حجر الزاوية بالنسبة إلى القيم الإسلامية، وإنها المحصلة الطبيعية لسلوكيات الرعاية والحب والرحمة والمشاركة.
- 7- الثقة، والكرامة، والخصوصية، يؤكد الإسلام على الكرامة الإنسانية بصرف النظر عن العرق أو الجنس، أو الدين؛ فالكرامة هي واحدة من أهم عناصر الحياة التي يجب الحفاظ عليها. واحترام الكرامة يعني أيضاً احترام خصوصية الآخرين. وهذا بدوره يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين الناس - وهذه الثقة المتبادلة تحظى بمكانة عالية في عمليات التكافل.
- 8- الحوار، وهذا من شأنه ان يحقق نوعاً من تبادل الأفكار والثقافات بين جميع الأعضاء داخل الشركة.
- 9- قيمة الكفاءة، يرفض الإسلام عدم الكفاءة وإهدار الموارد، ويشجع على الاعتدال في الإنفاق، مما يساعد الناس على تحمل الشدائد والصبر المثابرة.
- 10- قيمة الوقت، بينما الوقت يعني النقود بالنسبة إلى الغرب، فهو في الإسلام يعني الحياة - فأياً كان الوقت الذي نضيعه، فهو يضيع من حياتنا المحدودة التي نحن مسؤولون عنها. فليس هناك مجال لإضاعة الوقت فيما هو غير مثمر وغير مفيد.
- 11- الاهتمام والمشاركة، الاهتمام أمر ضروري لنجاح أي شركة. فيجب أن نهتم بعملائنا ومرؤوسينا وزملائنا، حيث يؤدي الاهتمام إلى المساعدة والمشاركة. ويضيف الإسلام هذا التعاطف والتراحم بين الناس في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"¹.
- 13- طلب العلم، هو أحد أهم القيم في الإسلام، وأول كلمة أوحى الله بها للنبي الأمي محمد صلى

¹ أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم، (4/ 1999)، برقم: (2586)، والبخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، (8/ 10) برقم: (6011)، بلفظ: "تري المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى".

الله عليه وسلّم كانت (إقرأ). وانطلاقاً من هذه القيمة ليس هناك أي سبب يجعل الناس والشركات تتقاعس عن تحقيق أي تقدّم أو إنجاز.

وما ورد أعلاه يبين لإدارة التكافل كل القيم التي يجب أن تتبناها وتنفذها لضمان نجاح شركتها – إن شاء الله.

ثانياً: حوكمة شركات التكافل:

في اقتصاديات اليوم تشبه إدارة الشركة، إدارة الحكومة. حيث يقوم صاحب الشركة (حاملو الأسهم) بانتخاب مدراء كممثلين لهم لإدارة جميع شؤون الشركة. ويُشار إلى مجموعة المدراء باسم مجلس الإدارة (Board of Directors: BOD) ثم يفوض مجلس الإدارة مهمة الإدارة مهمة تنفيذ العمليات الفعلية إلى المدير الرئيسي للعمليات (COO)، الذي يعيّنه في هذه الوظيفة. وهذا المدير مسؤول أمام مجلس الإدارة، المسؤول بدوره بشكل جماعي وفردى أمام حاملي الأسهم. وعلاوة على اختيار مدير العمليات، يشترك مجلس الإدارة أيضاً في اختيار الأعمال والاستراتيجيات ويراقب النتائج. ويسمى هذا النظام في إدارة الشركات بحوكمة الشركات¹.

وتقوم تلك الحوكمة في شركة التكافل على أربعة أسس وهي الصدق والأمانة والتبليغ والفتنة².

1- الصدق:

لا بد أن تقوم العلاقة، بين حاملي الأسهم ومجلس الإدارة والمدير الرئيسي للعمليات الذي يشرف على إنجاز العمل بالمؤسسة فعلياً، على الصدق. إذ أن التكافل هو محصلة الصدق، ولهذا يحظر الغرر والميسر في التكافل لأنهما ممارستان بعيدتان عن المعنى الحقيقي للصدق.

2- الأمانة: تمثل الأمانة والثقة من جانب الأطراف المعنية سواء أكان حامل الأسهم أو عضو مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي الرئيسي لبنة أساسية ومهمة في بناء حوكمة جديدة. ولن تكون هناك إدارة ناجحة من دون وجود أطراف تتصف بالثقة والأمانة.

¹ حوكمة الشركات هي نظام القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والسيطرة عليها، وتشمل حوكمة الشركات أساساً تحقيق التوازن بين مصالح العديد من أصحاب المصلحة في الشركة، مثل المساهمين والإدارة والعملاء والموردين والممولين والحكومة والمجتمع، وبما أن حوكمة الشركات توفر أيضاً إطاراً لتحقيق أهداف الشركة، فإنها تشمل عملياً كل مجال من مجالات الإدارة، بدءاً من خطط العمل والضوابط الداخلية إلى قياس الأداء والإفصاح عن الشركات.

² مهيم إقبال، التأمين التكافلي العام (مقاربة تقنية لاستبعاد الغرر والميسر والربا)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

3- التبليغ:

يمثل التبليغ جانباً مهماً للشفافية التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات. فجميع المشكلات الاقتصادية التي حصلت في عالم الأعمال ترجع لكون الناس الذين يعملون هناك لا يبلغون الرسالة بشكل صحيح وشفاف لحملة الأسهم.

4- الفطنة:

تحتاج إدارة الأعمال إلى أناس يتحلّون بالفطنة. فلن يستطيع النشاط التجاري مواجهة تحديات السوق وتحقيق النجاح المنشود ما لم يدار من قبل مدراء ومدير تنفيذي رئيسي ومجموعة من كبار الموظفين على الأقل ممن يتمتعون بالفطنة.

مما سبق يمكننا بسهولة أن نرى أن التطبيق الصحيح للقيم الإسلامية في إدارة التكافل سيعزز من الحوكمة الجيدة داخل الشركة.

الفصل الثاني:

الأزمة السورية وتأثيرها على قطاع التأمين السوري

تمهيد:

كان الاقتصاد السوري آخذاً في النمو والتحسّن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 4.3% سنوياً بين عامي 2000 و2010، وبلغ معدل التضخم نسبة مقبولة عند 4.4%. كما أنه كان يشبه اقتصاد بلدان أخرى في المنطقة العربية في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عام 2010، وذلك لما تمتعت به البلاد من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، مع وجود إمكانيات اقتصادية كبيرة في كل المجالات¹.

ومر الاقتصاد السوري بثلاث مراحل خلال الأزمة، وهي:

المرحلة الأولى:

وبدايتها من منتصف عام 2011 وحتى نهاية 2012 وكانت هذه المرحلة بمثابة صدمة عنيفة للاقتصاد السوري التي كانت نتيجتها هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال لخارج البلاد.

المرحلة الثانية:

كانت خلال عام 2013 حيث حاول الاقتصاد السوري امتصاص الصدمة التي واجهها رغم تفجير الأوضاع السياسية والأمنية وتحول الاقتصاد من اقتصاد السلم إلى اقتصاد الحرب والتكيف مع الأوضاع.

المرحلة الثالثة:

امتدت من بداية عام 2014 حتى الآن ومحاولة التكيف الأعمق مع الظروف ومحاولة السير نحو الأمام، ولكن بنسبة لم تتجاوز بأي حال من الأحوال 35% من الوضع القائم قبل الأزمة السورية في المناطق الآمنة فقط.

¹ تقرير الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية.

المبحث الأول: الأزمة السورية وأثرها على الاقتصاد السوري:

بسبب الأزمة التي مرت بها سوريا تعرض الاقتصاد للتدمير على صعيد البنية التحتية كالطرق والسكك الحديدية والطاقة الكهربائية والنفط والغاز والمباني وغيرها، وتعرض قطاع الزراعة إلى انتكاسات وتقلص في المساحات المزروعة وبالتالي حدوث انكماش في الإنتاج الزراعي مع تعرض الاقتصاد بشكل عام لشدائد نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضد سوريا، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تراجع ملحوظ في معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

وألحقت الأزمة أضراراً اقتصادية واجتماعية ضخمة، حيث 7% من المساكن تم تدميرها و20% تضرر جزئياً، فمنذ عام 2011 وحتى نهاية عام 2016 قدرت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 226 مليار دولار أي ما يعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

أولاً: الموازنة العامة للدولة:

ولو نظرنا إلى الموازنة العامة للدولة خلال فترة الأزمة نجد أنه حدث تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة سواء النفطية أو غير النفطية مع تراجع للإنفاق العام؛ حيث تراجعت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الموازنة العامة بشكل كبير على مدار سنوات الأزمة، وهذا ما دفع الدولة على سد العجز الحادث في الموازنة عن طريق التمويل بالعجز عبر الاقتراض المباشر لسداد كافة الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة؛ حيث وصل حجم الدين العام الداخلي في عام 2015 حوالي 3400 مليار ليرة سورية.

ونتيجة لذلك حدثت زيادة في المعروض النقدي وبالتالي ارتفاع في معدلات التضخم ما أدى إلى استمرار تبعات خطيرة في بنية الاقتصاد الكلي للدولة¹.

¹ "تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2015.

ثانياً: سعر الصرف:

نظراً للظروف التي أثرت على الاقتصاد السوري على كافة النواحي نجد أنه لذلك أيضاً تأثير على سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال سنوات الأزمة؛ حيث قدر انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 8 أضعاف خلال سنوات الأزمة السابقة، ووصل سعر صرف الدولار الأمريكي إلى 400 ليرة سورية أي انخفضت بنسبة 88%.

وجاء ذلك الانخفاض نتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على التحويلات بالدولار الأمريكي من وإلى الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى بعض العقوبات الاقتصادية الأخرى. هذا إلى جانب انخفاض الصادرات وازدياد الواردات وهجرة رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وتراجع تدفق النقد الأجنبي وبالتالي انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي مع تعطل عجلة الإنتاج وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى، واستمر ذلك الحال ليصل صرف 210 ليرة سورية مقابل الدولار الواحد عام 2014 و391 ليرة مقابل دولار واحد لعام 2015 و510 لعام 2016.

ثالثاً: الخسائر المادية:

يقدر البنك الدولي تكلفة الأضرار المادية التي لحقت بسوريا بالأسعار الثابتة في عام 2007 بمبلغ يتراوح من 5,9 مليار دولار إلى 7,2 مليار دولار حتى مارس 2016.

وتشير تقديرات وزارة النفط والثروة المعدنية السورية إلى أن تكلفة أضرار صناعة النفط وحدها من جراء الدمار الذي لحق بالآبار وخطوط الأنابيب تبلغ نحو 27 مليار دولار، وبذلك تصل تكلفة الأضرار الناتجة عن الحرب في 6 مدن وداخل ثمانية قطاعات بينها قطاع النفط إلى حوالي 68 مليار دولار حتى مارس 2016.

وتشير التقديرات إلى أن مدينة حلب تعد الأشد تضرراً بين المدن حيث تتضمن حوالي 57% من الأضرار لعام 2016، وفي تقدير آخر للمركز السوري لبحوث السياسات الذي يقر تكلفة تدمير البنية

التحتية المادية بنحو 67,3 مليار دولار بما في ذلك خسارة المباني السكنية وغير السكنية كما تشمل هذه التقديرات أيضاً أضرار المعدات والأدوات¹.

رابعاً: القطاع المصرفي:

عانى القطاع المصرفي من مجموعة من المشاكل والعقبات في بداية الأزمة، والتي أثرت سلباً على أدائه. فترجع حجم الودائع المصرفية بنسبة 20% في العام 2011، وبنسبة 6,6% في العام 2012. لكن بدايةً من العام 2013، بدأت بالتحسن والنمو التدريجي فقد نمت الودائع (18% في العام 2013، 16% في العام 2014) وتصل إلى ذروتها في العام 2015 بـ 1690 مليار ليرة سورية.

كما نهجت التسهيلات الائتمانية الممنوحة المنحني البياني نفسه للودائع، حيث انخفضت في بداية الأزمة، لتعاود الارتفاع منذ العام 2013 لتصل ذروتها في العام 2015، وبنسبة نمو قدرها 14,8% عن عام 2014 وبنسبة 4% عن عام 2011.

كما تقلص الانتشار المصرفي نتيجة لإغلاق العديد من الفروع المصرفية (169 فرعاً) نتيجةً لتعرضها للسرقة والتخريب، إذ انخفض عدد الفروع المصرفية من 542 فرعاً في العام 2011 إلى 373 فرعاً في العام 2015. كما ارتفعت نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في المصارف العامة من 4,5% في العام 2011 إلى 16,2% في العام 2015، في حين وصلت نسبة الديون المتعثرة في المصارف الخاصة إلى 9,4% في العام 2015².

بدأت العقوبات على القطاع المصرفي والمالي لتشمل حظر التعامل مع البنك المركزي، المصرف التجاري السوري، المصرف التجاري السوري اللبناني، مصارف حكومية أخرى مثل المصرف الصناعي، مصرف التوفير، المصرف الزراعي التعاوني، ومصرف التسليف الشعبي.

والحظر يعني رفض التعامل مع هذه المصارف ومع إقامة علاقات مع شركات ومؤسسات سورية عامة أو خاصة من خلالها، سواءً على النظام المصرفي أو على الشخصيات الاعتبارية.

¹ رغد البني، "بالأرقام كل شيء عن الاقتصاد السوري منذ بداية الأزمة"، موقع مجلة صور، الرابط الإلكتروني goo.gl/nVv83T
² تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مرجع سابق.

لكن ما يجب الأخذ به أن العقوبات المالية والمصرفية بعيدة وعميقة الأثر؛ حيث يعتبر كل من المصرف المركزي والمصرف التجاري السوري البنوك الأساسية التي تقوم على تعاملات الحكومة السورية مع العالم الخارجي، أي تتم من خلالها عمليات الاستيراد والتصدير للقطاع العام، ويتم من خلالها جزء كبير من عمليات الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص أيضاً، بالإضافة إلى سياسة تمويل الواردات بالقطاع الأجنبي لمستوردي القطاع الخاص.

لذلك تعتبر العقوبات المصرفية والمالية هي العقوبات الأوسع تأثيراً حيث تطل عمليات التجارة الخارجية وما يتبعها من تأثيرات كبرى على الاقتصاد الكلي¹.

وعلى الرغم من ذلك كان أكثر القطاعات الاقتصادية حيابة للثقة هو القطاع المصرفي، فعلى الرغم من الضغوطات الكبيرة لا تزال المصارف السورية تعمل بشكل جيد، ولا تزال تضخ في الاقتصاد مزيداً من الأموال لتمكين القطاعات الاقتصادية الأخرى من تخطي آثار الأحداث التي تشهدها سورية².

¹ راما المعصراني، دراسة بعنوان "أثر الأزمة على أداء المصارف الإسلامية"، ص24-25، عام 2016.

² د. ثابت فرحان، دراسة بعنوان "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية"، جامعة صنعاء، ص6-7.

المبحث الثاني: قطاع التأمين في سورية:

جاء المرسوم التشريعي رقم /68/ لعام 2004 الذي أُحدث بموجبه هيئة الإشراف على التأمين كمرحلة أساسية لتحضير وبناء السوق الوطنية للتأمين ووضع القواعد التنظيمية له، وكان من أهم ما قامت هيئة الإشراف على التأمين بتلبية المتطلبات الضرورية لانطلاقة السوق عبر تحديد الضوابط العامة لقيام شركات التأمين وجميع الجهات الأخرى التي تمارس أعمالاً مساندة أو ملحقة بالنشاط التأميني، وكذلك تنظيم أبرز الجوانب التي اقتضتها هذه المرحلة .

وقد قامت الهيئة بمراجعة موضوعية وبصورة مستمرة للتشريعات والأنظمة بغية التأكد من كفايتها وملاءمتها على ضوء التطبيق العملي لها وفي ظل التطورات التي تشهدها السوق، من خلال البناء على أحدث النصوص الساندة التي تعتمدها هيئات الإشراف المماثلة، والتركيز على متطلبات وقواعد الإشراف التي تعتمدها الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (LAIS) بما يتناسب مع واقعنا والمتطلبات الخاصة المقترنة بمسار السوق وبدايات انطلاقة.....

وفي إطار هذا العمل تمّ إقرار سلسلة من الأنظمة الأساسية بعد صدور المرسوم التشريعي /43/ لعام 2005 الذي تضمن الملامح الأساسية لتنظيم قطاع التأمين وهذه الأنظمة هي:

- التعليمات التنفيذية للمرسوم /43/.
- تنظيم مهنة وكلاء التأمين، و تنظيم مهنة وسطاء التأمين.
- نظام شركات إدارة نفقات التأمين الصحي (TPA).
- نظام المعايين وخبراء التأمين الاستشاريين. - نظام مسوي الخسائر وخبراء الحوادث وتقدير الأضرار.
- نظام قيد الاكتواريين ومتطلبات عمل الاكتواري في سوق التأمين السورية .
- معايير إعادة التأمين.
- الأسس الخاصة بتشكيل الاحتياطات الفنية في شركات التأمين السورية .
- نظام مكافحة غسل الأموال.
- إحداث الاتحاد السوري لشركات التأمين وإقرار نظامه الأساسي .
- نظام المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل الهيئة .

- نظام الاستثمار في شركات التأمين .
 - نظام صندوق المتضررين من حوادث السير الناشئة عن آلية مجهولة.
 - نظام حوكمة الشركات .
- كما أقر مجلس إدارة هيئة الإشراف عدداً كبيراً من القرارات التي تعاملت مع الشؤون المتصلة بما صدر عن الهيئة ومعظم هذه القرارات كان له ضرورة قصوى في تكريس وتفعيل التشريعات والأنظمة على وجهها الصحيح.
- وقام مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين بالترخيص لعدد من شركات التأمين التي بدأت بممارسة أعمالها وما تطلبه ذلك من جهد وسرعة في التلبية ودقة في المتابعة.
- كما أن الهيئة رخصت عدد من شركات إدارة نفقات التأمين الصحي بعد أن تم تكييف أوضاعها مع الأحكام والأنظمة التي صدرت عنها، وفضلاً عن ذلك وبموجب الأنظمة التي وضعتها الهيئة تم استقبال مئات الطلبات ممن يرغبون بالحصول على رخصة وكيل تأمين أو وسيط أو مسوي خسائر، وغيرها من وظائف التأمين المساندة¹.
- لقد بدأت سورية أولى خطواتها في مجال التأمين التكافلي في عام 2006، وذلك بالترخيص لشركة (العقيلة) بصفتها أول شركة تأمين تكافلي في سورية؛ فضلاً عن ضخامة رأسمالها والبالغ 2 مليار ليرة سورية. لتكون بذلك في الترتيب التاسع عشر بين شركات التأمين العربية. على أن تلتزم الشركة بتقديم المنتجات التأمينية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن نشاط الشركة اقتصر في مدينتي دمشق وحلب.
- وكانت الشركة الثانية هي شركة (النور) التي بلغ رأسمالها 1.5 مليار ليرة سورية، ويشارك فيها الكويتية الباكستانية للتأمين التكافلي بنسبة 10%، و(النور) للاستثمار المالي بنسبة 15% وشركات ومستثمرون آخرون سوريون وكويتيون.
- أما الشركة الثالثة فهي (الشركة السورية القطرية) برأسمالها البالغ 850 مليون ليرة سورية يساهم فيها بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة 15%، والقطرية للتأمين الإسلامي بنسبة 15%، والإسلامية للأوراق المالية في قطر بنسبة 5%².

¹ هيئة الإشراف على التأمين، الموقع الرسمي <http://www.sisc.sy/Ar>

² تقرير خاص من إعداد المركز الاقتصادي السوري، بعنوان: التأمين في سورية بين الواقع وأفاق المستقبل، دمشق، 2007، صفحة 19.

وفي العام 2007 تم تأسيس الشركة الإسلامية السورية، برأس مال بلغ مليار ليرة سورية، وكان لديها أربعة فروع في: دمشق وحلب وطرطوس، وحمص. وتعددت نشاطات هذه الشركة، فشملت التأمين الهندسي، وتأمين المركبات، وتأمين النقل وتأمين الحريق والسرقة وتأمين الحياة، بالإضافة إلى التأمين الصحي¹. يُشار إلى أن في سورية تعمل حالياً 14 شركة تأمين من بينها المؤسسة العامة للتأمين وشركتي التأمين التكافلي (العقيلة – والإسلامية السورية)، والتي يتولى الاتحاد العربي المملوك للحكومتين السورية والليبية أعمالهما التأمينية.

¹ مقال بعنوان: معلومات عن التأمين التكافلي الإسلامي وتاريخه في سورية، عام 2017، رابط المقال: <https://7al.net/OT9Ij>.

المبحث الثالث: أثر الأزمة على شركات التأمين التكافلي:

إن قطاع التأمين يمثل الصدى للوضع الاقتصادي العام في أي بلد، فلا يمكن وجود تأمين مزدهر في بلد يعاني من مشكلات اقتصادية أساسية، وفي سورية هناك قلق وترقب بين أوساط وشرائح واسعة داخل المجتمع تجاه ما يمكن أن يقوم به هذا القطاع بصيغته الجديدة في المرحلة القادمة، ومصدر هذا القلق خصائص المجتمع السوري، والاعتبارات التي يتم اعتمادها عادة كمؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بمستوى الأداء المنتظر وهي بحد ذاتها تعتبر صعوبات لا بد من مواجهتها، وأهم هذه الصعوبات:¹

أولاً- صعوبات عامة: تتمثل في:

1- قصور الوعي التأميني (غياب الثقافة التأمينية) -2- ضعف الدخل الفردي -3- آلية استثمار أموال شركات التأمين -4- النقص في البيانات والإحصاءات -5- نقص الخبرات والكوادر الفنية.

ثانياً- صعوبات خاصة: وأهم هذه الصعوبات ما يلي:

1) صعوبة إعادة التأمين؛ بدء معيدي التأمين في ظل الأزمة بالانسحاب من السوق السورية للتأمين أي وقف التعامل مع شركات التأمين السورية نتيجة العقوبات المفروضة على سورية من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا وغيرهما، وتقوم حالياً شركات التأمين بالإعادة عند شركة الثقة العالمية لإعادة التأمين TRUST-RE وعند شركة GIC إلا أن أسعار الإعادة مرتفعة كما يوجد شروط قاسية في بعض اتفاقيات إعادة التأمين، بالإضافة للصعوبة في تحديد اتفاقيات إعادة التأمين، وهذا ينعكس على المؤمن لهم من خلال ارتفاع أقساط التأمين، كما يحدّ من قدرة الشركات على التوسع في أعمالها.

2) تقلّب سعر صرف الليرة أمام الدولار: أثر تراجع سعر صرف الليرة أمام الدولار سلباً على قطاع التأمين خاصة أن هناك التزامات للمودعين يجب دفعها بالقطع الأجنبي، وفي هذا الخصوص تقوم الشركات بإعادة التسعير ورفعها بما يتلائم مع التضخم الذي يحدث، حيث أن بالرغم من كون شركات التأمين تقدم خدمة اجتماعية إلا أنها في ذات الوقت هي شركة اقتصادية.

3) صعوبة تحويل الأموال من وإلى سورية: أثر ذلك بشكل كبير على إمكانية شركات التأمين بالاكتمال ببعض الأخطار، حيث أن لبعض الأخطار الكبيرة والتي تفوق قدرة الشركة على استيعابها يجب وجود

¹ تقرير خاص عن التأمين في سورية بعنوان " التأمين في سورية بين الواقع وأفاق المستقبل"، إعداد المركز الاقتصادي السوري، دمشق، 2007.

معيد للتأمين ليتمكن الاكتتاب بها وبالتالي تحويل أقساط الإعادة إليه بالقطع الأجنبي وبالمقابل استلام التعويضات منه بالقطع الأجنبي عند وقوع الخطر المؤمن منه.

4) ارتفاع أخطار بعض المنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها إلى الحد الذي اختفت به من السوق مثل التأمين الزراعي، لكن من الجدير بالذكر هنا أن بعض المنتجات التأمينية لم ترتفع أسعارها مثل التأمين الإلزامي للسيارات والذي يعزى وجوده في السوق بشكل أساسي لعدم ارتفاع قسطه.

5) انخفاض بيع وثائق التأمين بسبب ارتفاع أسعارها، حيث ارتفعت الأقساط نتيجة ارتفاع أسعار المواد مثل التأمين الصحي أو ارتفاع قطع التبديل والغيار مثل تأمين السيارات الشامل، ومما ساهم في انخفاض بيع وثائق تأمين السيارات الشامل بشكل أساسي هو توقف قرض شراء السيارات لدى العديد من المصارف في سورية.

6) فيما يخص التأمين الصحي: إن ما تشهده سورية اليوم قد أثر بشكل كبير على هذا النوع من التأمين، فقد تم فقدان الكثير من أصناف الدواء في السوق السورية كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الدواء وارتفاع أسعار الخدمات الطبية وتوقف معامل الأدوية عن العمل جعل العديد من الأمراض يخرج عن نطاق التغطية التأمينية، كما أن خروج بعض مقدمي الخدمات الطبية من الشبكة الطبية والتفاوت في ظروف عمل البعض الآخر بين الأرياف والمدن بالإضافة لخروج عدد كبير من المشافي من الخدمة في كثير من المناطق أدى إلى ضعف جودة الخدمة المؤداة وعدم رضا المؤمن له.

- إن قطاع التأمين نشط في الكثير من البلدان التي تعرضت لأزمات حيث أقبل مواطنو هذه البلدان على التأمين، إلا أنه في سورية حدث العكس وذلك لسببين أساسيين هما قلة الوعي التأميني وضعف الحالة الاقتصادية لمعظم المواطنين.

فمنذ تأسيس الشركات في عام 2005 لوحظ نمو واضح وصل قبل الأزمة إلى 30% سنوياً وهذه النسبة تعتبر جيدة لقطاع التأمين وأضافت شركات التأمين بعض المنتجات الجديدة لغاية عام 2011. وخلال الأزمة وفي هذا العام طبقت بعض العقوبات على سوق التأمين تحديداً وهي عقوبات الاتحاد الأوروبي بما يتعلق بإعادة سوق التأمين.

ويعتبر إعادة التأمين المفصل الحيوي في شركات التأمين وأصبحت حجم المحفظة التأمينية وفق المتاح. وتأثر حجم المحفظة للشركات التي لديها إعادة بتوقف بعض المنتجات مثل الاستيراد والتصدير بتأثر قطاع النقل أيضاً تأثر تأمين السيارات بسبب توقف استيراد السيارات وتوقف المشاريع الهندسية

والانشائية وغيرهما وبالتالي يعد سوق التأمين تأثر سلبي خلال الأزمة والشيء الايجابي الوحيد الذي استفاد منه هذا السوق هو الوعي الثقافي التأميني.

وبدأ المواطن يرى الأخطار ملموسة أكثر من قبل وبالتالي أخذوا بالاحتياط خاصة التأمينات الشخصية مثل تأمين الحياة والتأمين الصحي.

أما باقي منتجات التأمين جميعها كما قلت تأثرت سلبياً ونستطيع القول إن سوق التأمين هو أول من تأثر بالأزمة وهو أول من ينتعش بعد الأزمة. وهذا الانتعاش نتيجة تداخل أي عمل صناعي أو تجاري أو اقتصادي حتماً يكون قطاع التأمين الضمانة في الحماية وبالتالي يكون انتعاشه سليم.

وفي الإحصائيات المتوفرة لسوق التأمين السوري حجم البدلات 25 مليار ليرة سورية لعام 2017 نسبة النمو محدود 10% وقريباً نعلن الإحصائيات الأخيرة لهذا العام.

لكن نحن نعول على دوران العجلة الاقتصادية لأن يعجل بنمو القطاع التأميني ويعطينا الأمل. ونحن بدورنا نقوم قمنا خلال الفترة الماضية بتجهيز ايجاد بيئة لمرحلة إعادة الاعمار من أنظمة وتشريعات وقرارات تساعد قطاع التأمين.

وبعد أصحاب الدخل المحدود من الذين تأثروا بسبب عدم قدرتهم بدفع قسط التأمين العالي، ومن هنا بدأنا نعمل على التأمينات الصغيرة التي تواكب الاثر السلبي للأزمة¹.

- تعرض قطاع التأمين لخسائر كبيرة، فقد امتنعت شركات التأمين الخارجية عن إعادة التأمين في سورية، إضافة إلى أن شركات التأمين المحلية أصبحت تؤمن لفترات قصيرة فقط، الأمر الذي يعرض التمويلات الممنوحة من المصارف لمخاطر إضافية ناجمة عن عدم إمكانية تعويض الخسائر الناتجة عن حوادث الحريق والسرقة والتخريب.

وانعكست هذه المخاطر والتحديات سلباً على القطاع المصرفي، فارتفعت نسبة الديون المعدومة، نتيجة لتوقف المتعاملين عن السداد، وانخفضت نسب السيولة نظراً لتراجع الودائع وزيادة السحوبات، الأمر الذي دفع المصارف إلى تعزيز نسب السيولة فيها لمواجهة أي سحب متوقعة، ما انعكس سلباً على كفاءة استخدام الأموال المتاحة، وبالتالي على ربحية المصارف. علماً أن غالبية المصارف استمرت في تحقيق الأرباح الي تعود بشكل أساسي إلى احتساب أرباح إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي (أرباح غير محققة)، في حين حقق معظمها خسائر تشغيلية.

¹ مقال عن واقع سوق التأمين وتأثيرات الأزمة السورية، سامر العش، مدير عام هيئة الاشراف على التأمين، <http://shababna->

sy.com/jaridah/2018/04/12/

وأكد مدير الدراسات وإدارة المخاطر في هيئة الاشراف على التأمين في سوريا هنا اليوم رافد محمد تأثر قطاع التأمين بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد وتداعياتها الاقتصادية. وقال محمد في تصريح صحفي: أن قطاع التأمين سجل انخفاضاً في بيع وثائق التأمين عن الأعوام السابقة تركز بشكل خاص في تأمين السيارات الشامل بسبب توقف قروض شراء السيارات لدى العديد من البنوك إضافة لأسباب أخرى تتعلق بسلوك المستهلكين وتغيير أولويات الشراء لديهم. وقدر المسؤول السوري الانخفاض في بيع وثائق التأمين بنسبة تصل الى حوالي 40 بالمئة. وأكد أن التأثير الأساسي للأزمة في سوق التأمين السوري ناتج عن ارتباطه بسوق التأمين الأوروبي من خلال عمليات إعادة التأمين مشيراً الى أن معظم عقود إعادة التأمين تتم بين شركات سورية وأوروبية. وأضاف محمد "بعد فرض العقوبات الاقتصادية على سوريا انسحبت شركات إعادة الاوروية من السوق السورية غير ان البديل كان موجودا وبشكل دائم من خلال التوجه الى الأسواق العربية والاسيوية."

وأعرب عن عدم تخوّفه من فكرة افلاس اي شركة تأمين تعمل في سوريا كنتيجة لتداعيات الازمة الحالية بسبب وجود رأس مال قوي وعال لدى جميع شركات التأمين السورية وتوفر رقابة مستمرة من هيئة الاشراف على التأمين¹.

¹ لقاء صحفي مع مدير الدراسات وإدارة المخاطر في هيئة الاشراف على التأمين في سوريا، رافد محمد، <https://www.facebook.com/syriahro/posts/10150596242948115/>

الفصل الثالث:

الإطار العملي للبحث:

دراسة تطبيقية على:

(الشركة الإسلامية السورية للتأمين – شركة العقيلة للتأمين التكافلي)

تمهيد: سأقوم في هذا الفصل بدراسة أثر الأزمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي عن طريق مؤشرات: الربحية، والمديونية، والملاءة المالية، وكفاية رأس المال.

المبحث الأول: أهمية التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء:

إن صناعة التأمين صناعة فنية متخصصة ومستقبلها مهياً للشركات الكبيرة القادرة على مواكبة المتغيرات والتطورات العالمية مما يتطلب دعم وتقوية المراكز المالية لشركات التأمين. ومما لا شك فيه أن التحليل المالي لتقييم أداء هذه الشركات من أهم وظائف جهات الرقابة والإشراف لمتابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة ومتابعة قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها لحملة الوثائق عن طريق استخدام بعض مؤشرات الملاءة المالية التي تعتمد على كفاية المخصصات الفنية لمواجهة التزامات الشركة وأيضاً درجة الضمان الكافية المتمثلة في حقوق المساهمين/ الملكية.

أولاً: مؤشر الربحية: profitability Index

الهدف الرئيسي لكل مشروع هو تحقيق أكبر ربح ممكن، وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين

- ومن أهم محاور مؤشرات تقييم الأداء "قياس الربحية":

وهذا المؤشر يقيس الربحية الناتجة عن النشاطين التأميني والاستثماري وقد يتحقق الربح في النشاطين معاً أو في أحدهما، وقد ينتج عنهما معاً عجز (خسارة) ومن ثم يتعين إظهار فائض (عجز) الاكتتاب التأميني بعد استبعاد أثر عائد الاستثمارات ثم يلي ذلك إظهار فائض (عجز) النشاط التأميني.

وعادة يتم إظهار العلاقة بين صافي دخل الاستثمارات وفائض النشاط التأميني وأيضاً بين فائض (عجز) الاكتتاب التأميني وفائض النشاط التأمين مع قياس الربحية النهائية بقائمة الدخل إلى حقوق المساهمين¹.

¹ صلاح السمسطاوي، النظام المحاسبي والتحليل المالي، معهد الدراسات التأمينية، مصر، ص72+73.

ثانياً: مؤشر المديونية **Debt Index**: وهي مؤشرات تقيس أسلوب المنشأة في تمويل أصولها وهل تمّ ذلك بالاعتماد على رأس المال المقترض بدرجة أكبر أم على رأس المال المملوك بدرجة أكبر.

ثالثاً: الملاءة المالية **Solvency Index**:

تعتبر دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين (التقليدي والتعاوني) من أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة المشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم، وقد ازدادت أهميتها مع تواتر الأزمات المحلية والعالمية¹. وتعني الملاءة بشكل عام القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، وقد بينت الجمعية الدولية للتأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف).

تكمن أهمية الملاءة المالية في أنه يمثل حماية لمصالح حملة وثائق التأمين من خلال الوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة، كما أنها تتضمن نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

هذا وتختلف مكونات هامش الملاء حسب التنظيمات المختلفة للدول، إلا أنه يتكون في العموم من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ونظراً لأهمية هامش الملاءة تعتمد الجهات الرقابية على قطاع التأمين لفرض حد أدنى إلزامي من هامش الملاءة يتماشى مع حجم اكتتابها وحجم مخاطرها.

رابعاً: كفاية رأس المال **Capital Adequacy Index**:

تمثل نسبة كفاية رأس المال وكيفية حسابها أهمية خاصة وضرورية لكل من القائمين عليها والخبراء الباحثين في شؤونها فهي تمثل "جوهر إدارة المخاطر" خصوصاً الفترات الأخيرة.. لذلك كانت هناك اتفاقيات بازل الدولية (1) (2) (3) التي تركز خاصة على موضوع مخاطر وكفاية رأس المال للمؤسسات المالية وكان هناك تعديلات متتالية وتطوير مستمر لها في ضوء المستجدات على الساحة العالمية بإضافة

¹ على سبيل المثال، فقد كان قطاع التأمين القطاع الثاني من حيث حجم التأثير الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية (2007-2008) بعد قطاع البنوك، وقد قدرت بعض الجهات خسائر هذا القطاع بما يقارب 1000 مليار دولار أمريكي.

ومعالجة أنواع جديدة من المخاطر تُؤخذ بعين الاعتبار عند حساب كفاية رأس المال خاصة بالنسبة للمؤسسات الإسلامية.

معنى كفاية رأس المال أنها تمثل نسبة رأسمال المؤسسة المالية مقارنة بالمخاطر وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأسمال المؤسسة المالية والمخاطر المحيطة بموجوداتها وأي عمليات أخرى، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في الفترات القادمة

- معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

استطاع مجلس الخدمات المالية الإسلامية إصدار معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية في العام ٢٠٠٥م تلى ذلك إصدار الركيزتين الثانية والثالثة اعتماداً لاتفاقية بازل الثانية في العام ٢٠٠٧م لتكتمل بذلك مقررات لجنة بازل حيث اعتمدت وثيقة المعيار بشكل أساسي على وثائق لجان بازل إضافة للتعديل المدخل على اتفاق رأس المال لإدراج مخاطر السوق حيث ادخل المعيار التعديلات اللازمة لتغطية مواصفات وخصائص المنتجات والخدمات المتفقة مع الشريعة والتي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ليغطي المعيار متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال اعتماداً بشكل رئيس على الطريقة المعيارية، فيما يتعلق بمخاطر الائتمان كما تعتمد طريقة المؤشر الأساس في تناول مخاطر التشغيل وتعتمد كذلك على شتى طرق القياس المطبقة على مخاطر السوق¹.

- المؤسسة المالية الإسلامية تستمد مقومات وجودها من مبادئ الاقتصاد الإسلامي تقوم بحشد الأموال واستثمارها والقيام بالخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية في نطاق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مناسب للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة لتحقيق غايات اجتماعية وتكافلية لبناء المجتمع المسلم ككل لذلك وظيفة الحماية من المخاطر تكون فقط في حالة أن الخسارة التي حدثت هي نتيجة تعدي أو تقصير من المؤسسة، بينما الخسائر الأخرى فستكون على أصحاب الحسابات الاستثمارية كون العلاقة ما بينهم وما بين المؤسسة هي علاقة

¹ د.مجد فوزي، دراسة تطبيقات معيار كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة علمية في موقع الشرق 2014
<https://www.al-sharq.com>

عقد مضاربة، التي بموجبها يتحمل صاحب الوديعة الاستثمارية الخسارة إلا في حالة التعدي أو التقصير من جانب المؤسسة في ممارسة نشاطاتها، وبالتالي فإن رأس المال ليس مسؤولاً عن كل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

-المبحث الثاني: دراسة حالة شركة العقيلة للتأمين التكافلي:

أولاً- لمحة عن الشركة:

شركة العقيلة للتأمين التكافلي هي شركة مساهمة مغفلة سورية تأسست بتاريخ 2007/12/16 . وهي أول شركة تأمين تكافلي تحصل على إذن مباشرة العمل من هيئة الاشراف على التأمين السورية برقم //11// في سجل الهيئة وسجل تجاري رقم //15185// . وتتصدر العقيلة للتأمين التكافلي جميع شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوري من ناحية رأس المال إذ يبلغ ملياري ليرة سورية مدفوع بالكامل وموزعة على /200000000/ سهم بقيمة اسمية قدرها مائة ليرة سورية للسهم الواحد.

- الخدمات التكافلية التي تقدمها الشركة:

أولاً: التأمينات الشخصية، وتشمل:

- التأمين التكافلي الصحي.
- التأمين التكافلي المتعلق بالسفر.
- تأمينات الحياة التكافلية، وتشمل خيارات متعددة: أ. التأمينات المؤقتة (غير الادخارية) ب. تأمينات الحياة الادخارية والاستثمارية

ثانياً: التأمينات غير الشخصية على الأموال والممتلكات، وتشمل:

- التأمين التكافلي على المركبات.
- التأمين التكافلي على الممتلكات.

- التأمين التكافلي الهندسي.
- التأمين التكافلي على نقل البضائع.
- التأمين التكافلي ضد الحوادث العامة¹.

ثانياً- البيانات المالية والتحليل المالي للشركة ATI:

الجدول (1) بيانات نسبة الربحية (معدل العائد على الاستثمار) لشركة العقيلة²

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	النسبة %
2008	-22,759,970	1,969,823,517	-1.16
2009	18,000,062	1,998,883,858	0.90
2010	140,825,151	2,158,143,848	6.53
2011	-142,822,713	1,881,194,664	-7.59
2012	37,327,104	1,907,853,041	1.96
2013	178,318,384	2,204,361,310	8.09
2014	189,705,111	2,347,666,016	8.08
2015	417,644,887	2,823,680,705	14.79
2016	446,306,140	3,469,508,550	12.86

مؤشر الربحية = صافي الربح/حقوق الملكية*100

الجدول (2) نسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق الملكية (مؤشر الملاءة المالية) لشركة العقيلة

السنة	الاحتياطيات الفنية	حقوق الملكية	النسبة %
2008	7,672,020	1,969,823,517	0.39
2009	340,607,261	1,998,883,858	17.04
2010	869,173,240	2,158,143,848	40.27
2011	872,132,037	1,881,194,664	46.36
2012	1,316,940,796	1,907,853,041	69.03

¹ موقع الشركة الإلكتروني <http://www.atisyria.com/about.html>.

² الجدول 2+1 من إعداد الباحث، والبيانات مأخوذة من التقارير المالية لشركة العقيلة للتأمين التكافلي في الفترة بين عامي (2008-2016) مقدرة بالليرة السورية.

58.65	2,204,361,310	1,292,783,825	2013
56.91	2,347,666,016	1,336,039,395	2014
36.76	2,823,680,705	1,037,975,980	2015
35.32	3,469,508,550	1,225,415,920	2016

مؤشر الملاءة = الاحتياطيات الفنية/حقوق الملكية*100

الجدول (3) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مؤشر كفاية رأس المال) لشركة العقيلة¹

السنة	حقوق الملكية	إجمالي الأصول	النسبة %
2008	1,969,823,517	2,012,418,944	97.88
2009	1,998,883,858	2,421,495,534	82.55
2010	2,158,143,848	3,326,960,901	64.87
2011	1,881,194,664	2,962,709,002	63.50
2012	1,907,853,041	3,432,341,507	55.58
2013	2,204,361,310	3,752,005,762	58.75
2014	2,347,666,016	3,949,644,530	59.44
2015	2,823,680,705	4,372,223,863	64.58
2016	3,469,508,550	5,714,109,408	60.72

مؤشر كفاية رأس المال = حقوق الملكية/إجمالي الأصول*100

الجدول (4) نسبة معدل المديونية لشركة العقيلة

نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	
السنة	النسبة %
2008	2.12
2009	17.45
2010	35.13
2011	36.5

¹ الجدول 4+3 من إعداد الباحث، والبيانات مأخوذة من التقارير المالية لشركة العقيلة للتأمين التكافلي في الفترة بين عامي (2008-2016) مقدرة بالليرة السورية.

44.42	2012
40.84	2013
39.6	2014
30.5	2015
27.7	2016

المبحث الثالث: دراسة حالة الشركة الإسلامية السورية للتأمين:

أولاً- لمحة عن الشركة الإسلامية السورية للتأمين:

إن الشركة الإسلامية السورية للتأمين هي شركة مساهمة مغفلة مغلقة سورية رأس مالها 10000000000 (مليار) ليرة سورية مدفوع بالكامل ومرخصة بموجب السجل التجاري رقم: 15213/ وتعمل بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم: 135/م تاريخ 2007/12/26. وحائزة على رخصة مزاوله المهنة من هيئة الإشراف على التأمين بالقرار رقم: 100/199 تاريخ 2008/10/8.

وتوظف الشركة حالياً 80 موظفاً ذوي كفاءة وأداء رفيع المستوى، وهم موزعون على فروع الشركة البالغ عددها حالياً أربعة فروع وهي: فرع دمشق، فرع حلب، فرع طرطوس، فرع حمص وهناك خطة مستقبلية للتوسع في الفروع لتشمل كافة المحافظات السورية¹.

- الخدمات التكافلية التي تقدمها الشركة:

تقدم الشركة العديد من الخدمات التكافلية. أذكر أهمها بإيجاز²:

1- تأمين المركبات:

أنواع التأمين والتغطيات الممنوحة:

¹ <http://siic-insurance.com/index.php?art=6>

• التأمين الإلزامي:

ويشمل تأمين الأخطار المادية والجسدية للغير وتأمين الركاب من الأضرار الجسدية التي يمكن أن تلحق بهم والعطالة عن العمل المترتبة على ذلك وتأمين خطري الوفاة والعجز.

• التأمين التكميلي:

ويغطي الأضرار المادية للمركبة المؤمنة ضمن حدود مبلغ التأمين

حريق المركبة المؤمنة.

سرقة المركبة المؤمنة.

تأمين السائق: لما قد يلحق من الأضرار الجسدية والعطالة عن العمل والعجز الجزئي أو الكلي والوفاة والنفقات الطبية والعلاج.

• المميزات:

للمؤمن له حرية الاختيار لإصلاح سيارته في الوكالة الخاصة بها أو خارج الوكالة وفقاً لتقديرات الشركة أو في الورشات التي يختارها المؤمن.

يمنح المؤمن له بطاقة إنقاذ لسيارته.. تشمل خدمات متعددة مثل: (قطر السيارة - الإصلاحات الطارئة - شحن البطارية - تزويد السيارة بالوقود في الحالات الطارئة).

تمنح السيارة السياحية الخاصة التي تم تأمينها لدى شركتنا تأميناً إلزامياً وتكاملياً بطاقة برتقالية مجانية (ويستوفى رسم الطابع فقط) لتأمين السيارة داخل لبنان والأردن.

• تأمين البطاقة البرتقالية:

هو تأمين إلزامي لتغطية السيارة السورية أثناء سفرها إلى إحدى الدول المذكورة أدناه وفقاً للقوانين المتبعة في البلدان المشتركة باتفاقية البطاقة البرتقالية وتشمل: (لبنان - الأردن - مصر - ليبيا - الجزائر - تونس - المغرب - البحرين - الكويت - قطر - الإمارات - عمان - السودان).

2- تأمين حريق وسرقة وم.م للمنشآت:

تأمينات الحريق - التأمينات العامة مع مثل هذه القفزة النوعية السائدة حالياً في مجال الصناعة والتجارة لا بد من وجود وسائل مناسبة تضمن الحماية الكاملة للمصانع والمؤسسات وغيرها من

المشاريع. بالإضافة إلى الوسائل الأخرى التي تضمن التعويض عن الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تتعرض لها المنازل والممتلكات إثر حريق أو أخطار أخرى.

وهذا ما تسعى إليه الشركة الإسلامية للتأمين من خلال خطتها التأمينية التي تقدمها لك.

• التأمين ضد الحريق:

الضرر المادي الذي قد يصيب الممتلكات المؤمن عليها بفعل الحريق و/ أو الأخطار المشمولة بهذا التأمين.

• تأمين السرقة:

تشمل الخسائر أو الأضرار اللاحقة بالممتلكات المؤمنة والناجمة عن السرقة و/ أو محاولات السرقة شريطة أن تكون مرتبطة باستخدام وسائل العنف (كسر - خلع) سواءً في عملية الدخول أو الخروج.

• تأمين كافة أخطار المقاولين:

تعهد شركة التأمين بتعويض المقاول أو صاحب العمل عن الأضرار والخسائر الناتجة عن تحقق المخاطر المؤمنة بموجب وثيقة التأمين (التلف المادي) بالإضافة إلى تغطية المسؤولية تجاه الطرف الثالث (الغير).

• تأمين الأموال:

أي خسائر للأموال أياً كان سببها بما في ذلك السرقة - الاختلاس - سوء الأمانة التي يرتكبها الأشخاص المسؤولون عن نقل النقود أو أثناء وجودها ضمن الخزنة أو الغرفة الحصينة للنقود والتي تعود ملكيتها إلى المؤمن له.

• تأمين خيانة الموظفين:

تعويض المؤمن له عن جميع الخسائر أو الأضرار الناتجة عن سوء أمانة موظفيه (تزوير سرقة - احتيال)

• تأمين المنزل:

تأمين الحماية للمنزل ومحتوياته وذلك بالتعويض عن الأضرار والخسارات المادية.

• تأمين المسؤولية المدنية:

تغطي كل ما يتسبب به المؤمن له للغير سواء كان الضرر جسدياً أو مادياً.

3- التأمين الهندسي:

• تأمين جميع أخطار المقاولين:

توفر الحماية الكاملة للمشروع بشكل عام والتعويض عن الخسائر المادية بشكل خاص مثل (أعمال العقد - أخطار الطبيعة).

• تأمين معدات وآليات المقاولين:

تغطي كافة الأضرار المتعلقة بمعدات المقاولين سواء أكانت في حالة تشغيل أو المتوقفة منها.

• تأمين جميع أخطار التركيب :

تغطي كافة الأخطار الناتجة عن تركيب الآلات والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها.

4- تكافل الحج والعمرة:

برنامج تكافل الحج والعمرة: صمّم هذا البرنامج ليتماشى مع الشريعة الإسلامية السمحة ويساعد ضيوف الرحمن على تأدية مناسكهم بكل راحة ودون قلق وعناء من الأعباء المادية في حال حدوث حادث لا سمح الله.

التغطيات:

المنطقة الجغرافية: تكفل شركة التأمين تقديم خدمات مساعدة السفر التي تغطي المؤمن له في فترة سفره خارج بلد إقامته إلى المملكة العربية السعودية وتمنح التغطية على مدار الـ 24 ساعة سواء كانت الرحلة براً أو جواً.

الشركة المخدّمة : MAPFRE ASISTENCIA

5- تأمين الصحي

6- تأمين الحياة

7- تأمين السفر.¹

¹ موقع الشركة الإلكتروني <http://siic-insurance.com/index.php?art=6>

ثانياً: البيانات المالية والتحليل المالي للشركة SIIC:

الجدول (5) بيانات نسبة الربحية (معدل العائد على الاستثمار) للشركة الإسلامية السورية للتأمين¹.

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	النسبة %
2008	17,007,918	1,017,007,918	1.67
2009	32,676,060	1,049,683,978	3
2010	32,741,333	1,082,425,311	3.02
2011	35,331,148	1,057,756,459	3.34
2012	29,529,901	1,047,286,360	2.82
2013	31,974,515	1,079,260,875	2.96
2014	46,476,297	1,074,138,445	4.33
2015	71,310,452	1,100,892,604	6.48
2016	127,234,073	1,166,097,397	10.91
2017	65,270,581	1,122,321,138	5.82

مؤشر الربحية = صافي الربح / حقوق الملكية * 100

الجدول (6) نسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق الملكية (مؤشر الملاءة المالية) لشركة الإسلامية السورية للتأمين

السنة	الاحتياطيات الفنية	حقوق الملكية	النسبة %
2008	4,618,629	1,017,007,918	0.45
2009	322,084,659	1,049,683,978	30.68
2010	488,180,807	1,082,425,311	45.10
2011	490,192,197	1,057,756,459	46.34
2012	965,548,078	1,047,286,360	92.20
2013	929,930,078	1,079,260,875	86.16
2014	913,484,286	1,074,138,445	85.04
2015	796,219,711	1,100,892,604	72.32
2016	1,000,336,415	1,166,097,397	85.78
2017	1,110,756,640	1,122,321,138	98.97

¹ الجدول 2+1 من إعداد الباحث، والبيانات مأخوذة من التقارير المالية لشركة العقيلة للتأمين التكافلي في الفترة بين عامي (2008-2017) مقطرة بالليرة السورية.

مؤشر الملاءة = الاحتياطيات الفنية/حقوق الملكية*100

الجدول (7) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مؤشر كفاية رأس المال) لشركة الاسلامية السورية للتأمين¹

السنة	حقوق الملكية	إجمالي الأصول	النسبة %
2008	1,017,007,918	1,061,738,542	95.79
2009	1,049,683,978	1,482,880,479	70.79
2010	1,082,425,311	1,791,521,904	60.42
2011	1,057,756,459	1,801,878,523	58.70
2012	1,047,286,360	2,350,922,316	44.55
2013	1,079,260,875	2,416,037,863	44.67
2014	1,074,138,445	2,712,198,787	39.60
2015	1,100,892,604	2,967,630,167	37.10
2016	1,166,097,397	3,370,639,914	34.60
2017	1,122,321,138	3,445,168,597	32.58

مؤشر كفاية رأس المال = حقوق الملكية/إجمالي الأصول*100

الجدول (8) نسبة معدل المديونية لشركة الإسلامية السورية للتأمين

نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	
السنة	النسبة %
2008	3.25
2009	2.08
2010	2.98
2011	1.77
2012	5.73
2013	3.93
2014	21.76
2015	26.71
2016	24.96
2017	33.78

¹ الجدول 4+3 من إعداد الباحث، والبيانات مأخوذة من التقارير المالية لشركة العقيلة للتأمين التكافلي في الفترة بين عامي (2008-2017) مقدرة بالليرة السورية.

- اختبار الفرضيات:

تم تطبيق اختبار: **Paired-Sample T Test** بالاعتماد على برنامج **SPSS**

لدراسة أثر الأزمة على شركات التأمين التكافلي:

الفرضية الأولى: توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسب ربحية شركات التأمين التكافلي قبل الأزمة وخلال الأزمة (الفرضية البديلة H1):

الجدول رقم (9)

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
الربحية قبل	1.2286	8	4.19327	1.48254
الربحية بعد	6.9863	8	4.83721	1.71021

الجدول رقم (10)

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
الربحية قبل وبعد	8	-.490	.218

الجدول رقم (11)

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
بعد - قبل الربحية	-5.75769	7.79999	2.75771	-12.27864	.76327	-2.088	7	.075

من خلال تحليل نسب الربحية لشركتي التأمين التكافلي تبين معنا أن **SIG = 0.075** أكبر من 5%، ونتيجة ذلك لا توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسب الربحية قبل الأزمة ومتوسط نسب الربحية خلال الأزمة، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد تأثير للأزمة على ربحية شركات التأمين التكافلي.

الفرضية الثانية: توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسبة معدل مديونية شركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب معدل مديونية شركات التأمين التكافلي خلال الأزمة (الفرضية البديلة H1):

الجدول رقم (12)

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
مديونية قبل	12.6600	8	15.21306	5.37863
مديونية بعد	26.8100	8	15.48413	5.47447

الجدول رقم (13)

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
مديونية قبل و بعد	8	.454	.259

الجدول رقم (14)

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
مديونية	بعد - قبل	- 14.15000	16.04552	5.67295	-27.56439	-.73561	-2.494	7	.041

من خلال تحليل نسب المديونية لشركتي التأمين التكافلي تبين معنا أن **SIG = 0.041** أصغر من 5%، ونتيجة لذلك يوجد فارق جوهري بين متوسط نسب المديونية لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب المديونية لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي أنه يوجد تأثير للأزمة على معدل مديونية شركات التأمين التكافلي.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات جوهريّة بين متوسط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة (الفرضية البديلة H1):

الجدول رقم (15)

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
الملاءة قبل	28.3288	8	19.87160	7.02567
بعد	65.0087	8	22.00519	7.78001

الجدول رقم (16)

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
الملاءة قبل و بعد	8	.314	.449

الجدول رقم (17)

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
بعد - قبل الملاءة	-36.68000	24.59022	8.69396	-57.23794	-16.12206	-4.219	7	.004

من خلال تحليل نسب الملاءة المالية لشركتي التأمين التكافلي تبين معنا أن $SIG = 0.004$ أصغر من 5%، ونتيجة لذلك يوجد فارق جوهري بين متوسط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي أنه يوجد تأثير للأزمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

الفرضية الرابعة: توجد فروقات جوهريّة بين متوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة (الفرضية البديلة H1):

الجدول رقم (18)

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
كفاية رأس المال قبل	74.3114	8	15.76551	5.57395
كفاية رأس المال بعد	53.4874	8	9.20654	3.25500

الجدول رقم (19)

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
كفاية رأس المال قبل و بعد	8	.436	.281

الجدول رقم (20)

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
كفاية رأس المال بعد - قبل	20.82400	14.38284	5.08510	8.79964	32.84835	4.095	7	.0046

من خلال تحليل نسب كفاية رأس المال لشركتي التأمين التكافلي تبين معنا أن **SIG = 0.0046** أصغر من 5%، ونتيجة لذلك يوجد فارق جوهري بين متوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي أنه يوجد تأثير للأزمة على كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات تمّ الوصول إلى النتائج التالية:

1- تأثر القطاع التأميني من جراء العقوبات المفروضة على سورية، خاصة فيما يتعلق بإعادة التأمين حيث توقفت شركات الإعادة في الأسواق الأوروبية عن تحديد الاتفاقيات الخاصة بإعادة التأمين مع الشركات المحلية.

2- أقساط وتعويضات التأمين التكافلي ضئيلة مقارنةً بأقساط وتعويضات التأمين التجاري، حيث بلغت أقساط شركات التأمين التكافلي لكل من عامي 2012 و2013 أقل من 10% من أقساط السوق الكلية مقابل حوالي 90% لأقساط شركات التأمين التجاري، كما بلغت نسبة تعويضات شركات التأمين التكافلي أقل من 8% من تعويضات السوق الكلية مقابل أكثر من 92% لتعويضات شركات التأمين التجاري الخاصة عام 2012. وعليه فإن التأمين التكافلي لا يعد منافساً قوياً للتأمين التجاري حتى الآن.

3- تعود أهم أسباب ترجيح كفة التأمين التقليدي إلى محدودية شركات التأمين التكافلي بشركتين فقط، وضعف انتشار فروع هاتين الشركتين في المحافظات السورية.

4- لا توجد فروقات جوهرية بين متوسط نسب الربحية قبل الأزمة ومتوسط نسب الربحية خلال الأزمة، أي أنه لا يوجد تأثير للأزمة على ربحية شركات التأمين التكافلي.

5- يوجد فارق جوهري بين متوسط نسب المديونية لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب المديونية لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة، أي أنه يوجد تأثير للأزمة على معدل مديونية شركات التأمين التكافلي.

6- يوجد فارق جوهري بين متوسط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة، أي أنه يوجد تأثير للأزمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

7- يوجد فارق جوهري بين متوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي قبل الأزمة، ومتوسط نسب كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي خلال الأزمة، أي أنه يوجد تأثير للأزمة على كفاية رأس المال لشركات التأمين التكافلي.

ثانياً: التوصيات:

وبناءً على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1- تنويع البرامج التأمينية لدى شركات التأمين التكافلي بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات السوق، وتوسيع مظلة التغطية التأمينية لتضم أكبر شريحة من المستهلكين.

2- التوسع في تدريس التأمين التكافلي في الجامعات وربما في المراحل قبل الجامعية.

3- الاهتمام بتدريب وسطاء التأمين على أساليب تسويق التأمين التكافلي نظراً لحدثته، حيث يمكن لميزات التأمين التكافلي خاصة في الفصل بين المساهمين وحملة وثائق التأمين، ومشاركة المؤمن للفائض المتحقق من جزاء عمليات التأمين واستثمار حساب المشتركين، أن تجذب شريحة كبيرة من مختلف أطياف المجتمع (إن كانت إسلامية أو غير إسلامية) لشراء منتجات تأمين تكافلية.

4- يجب على شركات التأمين التكافلي البحث عن قنوات استثمارية جديدة ذات مردود جيد لتوظيف أموالها فيها والاستفادة من الفائض المتحقق وتحقيق الأرباح، وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

5- العمل على فتح فروع لشركات التأمين التكافلي في كافة المحافظات، حيث أن التمدد الجغرافي له دور كبير في زيادة الحصة السوقية للشركة.

6- التشجيع على افتتاح شركات تأمين تكافلي جديدة، مما يؤدي إلى ازدياد المنافسة داخل قطاع التأمين التكافلي، وزيادة معدل النمو الخاص بهذا القطاع في السوق السورية.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث تبين لنا مدى أهمية التأمين التكافلي وضرورة تطويره بما يتلائم واحتياجات السوق السورية لما له من دور هام لا يقل عن دور المصارف الإسلامية في عملية إعادة الإعمار. أخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في اختيار الموضوع وإنجازه لأفوز بأجرٍ الاجتهاد والإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبي أني بذلت جهدي والله من وراء القصد.

والحمد لله رب العالمين ..

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

1- نص الحديث: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

ثالثاً: المعاجم:

1- الفيومي، أحمد بن محمد علي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة

2- أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، عام 2004م.

رابعاً: الكتب:

1- الأسرج، حسين عبد المطلب، اقتصاديات الوقف، جامعة KIE، 2018.

2- السيد، محمد زكي، نظرية التأمين، دار المنارة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،

3- الصباغ، أحمد، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 2009م.

4- القره داغي، علي محي الدين، مفهوم التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته، مؤتمر التأمين التعاوني لعام 2010م

5- القرى، محمد علي، الفائض التأميني معايير احتسابه وأحكامه وطريقة توزيعه، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض، 2010م.

6- بلتاجي، محمد، عقود التأمين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2008

7- بن علي عبد العزيز الغامدي، إعادة التأمين والبديل الإسلامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 22، العدد 44، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام 2007م.

8- تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2015م.
9- تقرير الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية.
10- تقرير خاص عن التأمين في سورية بعنوان " التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل"، إعداد المركز الاقتصادي السوري، دمشق، 2007م.
11- تقرير الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية.
12- صلاح السمسطاوي، النظام المحاسبي والتحليل المالي، معهد الدراسات التأمينية، مصر، 2004م.
13- عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية ابن عابدين، من كتاب الجهاد، دار الكتب العلمية.
14- قنطقجي، د. سامر مظهر، التأمين الإسلامي التكافلي (أسسه ومحاسبته)، دار الشعاع، حلب، 2008م.
15- قنطقجي، سامر مظهر، محاسبة التأمين الإسلامي، مطبوعات جامعة KIE ، عام 2017م.
16- عبد الستار أبو غدة، أساس التأمين التكافلي، دمشق: ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، 2007م.
17- مهيمن إقبال، التأمين التكافلي العام (مقاربة تقنية لاستبعاد الغرر والميسر والربا)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م.
18- مولوي، فيصل، نظام التأمين، دار الرشاد الإسلامية، بيروت، 1998م.

خامساً: الرسائل والأبحاث العلمية:

1- السيد حمد، علي حمد، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي لشركات التأمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.
2- الهادي، انتصار الهادي حسب الرسول، النسب المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين - دراسة حالة شركات التأمين الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م.

3- القره داغي، علي محي الدين، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي -دراسة فقهاء مقارنة، جامعة قطر.
4- أبو بكر علي أحمد، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على السوق المصري، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2009.
5- بلعوز بم علي، حمدي معمر، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 2011م.
6- فرحان، ثابت، دراسة بعنوان "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية"، جامعة صنعاء.
7- سوسن بركات، سوق التأمين في سورية، مجلة الرائد العربي. العدد رقم 97 الجزء الثاني، 2008م.
8- المعصراني، راما، دراسة بعنوان "أثر الأزمة على أداء المصارف الإسلامية" جامعة بلاد الشام، عام 2016م.
9- د. محمد فوزي، دراسة تطبيقات معيار كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة علمية في موقع الشرق 2014 https://www.al-sharq.com
10- القضاة، موسى، حقيقة التأمين التكافلي، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية لعام 2011، جامعة فرحات عباس سطيف.

سادساً: كتب منظمات دولية إسلامية:

1- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI - 2017م.
2- موسى القضاة، التأمين التكافلي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ،CIBAFI

سابعاً: التقارير المالية:

1- التقارير المالية لشركة العقيلة للتأمين التكافلي خلال الفترة 2009 – 2016م من سوق دمشق للأوراق المالية.

2- التقارير المالية للشركة الإسلامية السورية للتأمين خلال الفترة 2008 – 2017م.

ثامناً: مراجع أجنبية:

1- Naceur Jabnoun, Islam and Management (Riyad: International Islamic publishing House (IIPH), 2001.

تاسعاً: المواقع الالكترونية:

1- رغد البني، موقع مجلة صور، goo.gl/nVv83T

2- صالح أحمد بدار، التأمين التعاوني الإسلامي
<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/D223.doc>

3- <https://www.facebook.com/syriahro/posts/10150596242948115/>

4- معلومات عن التأمين التكافلي الإسلامي وتاريخه في سورية، عام 2017، رابط المقال:
<https://7al.net/0T9li>

5- واقع سوق التأمين وتأثيرات الأزمة السورية - <http://shababna-sy.com/jaridah/2018/04/12/>

6- د. محمد فوزي، دراسة تطبيقات معيار كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة علمية في موقع الشرق 2014م. <https://www.al-sharq.com>

7- <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/8260b97b-f207-4b99-8526-e66be968be43>

8- موقع شركة العقيلة الالكترونية <http://www.atisyria.com/about.html>

9- موقع الشركة الإسلامية السورية للتأمين:

<http://siic-insurance.com/index.php?art=6>